PHYSICIANS FOR HUMAN RIGHTS ISRAEL
רופאים לזכויות אדם ישראל
أطباء لحقوق الإنسان إسرائيل

تقرير

انتهاك ممنهج لحقوق الإنسان

وضع الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية منذ 7.10.23

فبراير 2024

مقدمة

تمّت التغطية على تفاصيل الأسرى الذين ترد حالاتهم في هذه الوثيقة، حفاظًا على صحتهم وحياتهم وخشيةً من المزيد من المضايقات من قبل سلطات الأمن والسجن.

كُتبت هذه الورقة بهدف استعراض القيود التي تمّ فرضها على الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والذين يتمّ تعريفهم كـ "أمنيين" (فيما يلي: الأسرى الفلسطينيون)، والظروف القاسية التي تمّ احتجازهم بها منذ اندلاع الحرب، العنف الشديد وانتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام، والحق في الصحة بشكل خاص، التي مورست ضدّهم من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية والأجهزة الأمنية في إسرائيل. إن الغرض من هذه المراجعة هو تحليل هذه الانتهاكات وإثبات الاستنتاج بأن نظام القانون والقضاء في إسرائيل قد فشل في أداء وظيفته بحماية حقوق وصحة وحياة الأسرى الفلسطينيين، وممّكن من تحويل مرافق السجون إلى أداة أخرى لقمع الفلسطينيين.

بعد هجوم حماس على المستوطنات في جنوب اسرائيل تدهورت أوضاع الأسرى الفلسطينين في السجون وازداد الاعتداء عليهم. لقد أدى الهجوم على السكان المدنيين إلى ظهور المخاوف الأكثر بدائيةً لدى اليهود في إسرائيل، وأعطى إلى الأطراف المتطرفة من الحكومة شرعية علنية للتشجيع على المزيد من الأذى بحق الفلسطينيين، سواء داخل السجون أو خارجها.

السجون، التي كان يُحتجز فيها نحو 5,500 أسير فلسطيني ما قبل ٧,١٠,٢٣، تحوّلت هذه الأيام إلى أداةٍ للعقاب والانتقام. تظهر شكوك بأنه قد تم إطلاق العنان لجهاز مصلحة السجون وللجيش كذلك، الذي يحتجز اليوم المئات إن لم يكن الآلاف من المعتقلين الفلسطينيين، بالتّصرف كما يحلو لهم. يبدو أنه قد كان مهمًا بالنسبة لمصلحة السجون أن تُظهِر أنها جزء من المجهود الحربي، والمفوّضة، وبتشجيع من الوزير بلا شك، قامت باتخاذ خطوات متنوعة، تهدف كما يبدو، إلى المساس بحقوق الأسرى الفلسطينيين دون أي غاية مهنية/واقعية.

باستثناء الإعلان عن حالة الطوارئ من قبل مصلحة السجون، والتي تمّت مناقشتها أيضًا في إطار لجنة الأمن القومي في الكنيست، فإن معظم الإجراءات المتّخذة في إطار حالة الطوارئ هذه لم يتم نشرها. الإجراءات التي تمّ اتخاذها ليست مُوحَّدة في جميع السجون والمهاجع التي يُحتجز فيها الأسرى الفلسطينيون. بناء على تحليل التوجهات التي وصلت إلينا والمعلومات التي قمنا بجمعها، يبدو أن كل سجن يُدار بشكلٍ مختلف إلى حدٍ ما، إلا أنّ الإجراءات غير المقبولة التي يتم اتخاذها في كل أنحاء نظام السجن، والتي سيتمّ تفصيلها فيما يلي، تشير إلى أنها لا تحدث عبثًا، وإنما تعبّر عن توجيهات قادمة من أعلى.

كان متوقعًا من رؤساء مصلحة السّجون القيام بواجبهم في الحفاظ على حقوق الأسرى، وتهدئة النفوس وكبح العنف تحديدًا في هذه الأيام، ولكن وعلى أرض الواقع، يبدو أن العكس تمامًا هو ما يحدث. فالتقارير التي تصل إلى جمعية أطباء لحقوق الإنسان منذ 7.10.23، تثير مخاوف جدية من أنّ ظروف السجن قد خُفّضت إلى ما هو أقل بكثير من الحد الأدنى الذي يقتضيه القانون، وأن مستواها الآن بات يعرّض حياة السجناء للخطر. خلال شهر واحد فقط، توفي ثلاثة موقوفين أسيرين واحد كانوا محتجزين لدى مصلحة السجون، وتوفي شخصان آخران أثناء احتجازهما لدى الجيش. إن هذا العدد من الوفيات غير مسبوق في السجون في مثل هكذا فترة قصيرة من الوقت، وهو يثير شكوكًا خطيرة حول سبب الوفاة، وقلقًا كبيرًا على حياة الأشخاص الذين ما زالوا محتجزين لدى الجيش ومصلحة السجون.

خلفية

حتى ما قبل الحرب، كان هناك توجه نحو تشديد الظروف التي يُحتجز فيها الأسرى الفلسطينيون، وقد تجلّى ذلك بعدة أوجهٍ مختلفة: المبادرات التشريعية، جعل الظروف أكثر سوءًا كجزء من تعاملات مصلحة السجون، غضّ الطرف عن السلوك العنيف أو تشجيعه حتى، والتصريحات العامة لصانعي السياسات.

مع تشكيل الحكومة الحالية في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٢، بدأ أعضاء الكنيست من أحزاب اليمين، وعلى رأسهم إيتامار بن جفير، الذي تم تعيينه في منصب وزير الأمن الداخلي، العمل على تشديد ظروف وأوضاع احتجاز الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. من المرجح أن هذه المبادرات قد وجدت آذاناً صاغية لدى مصلحة السجون، لأنها جاءت في أعقاب عملية هروب ستة أسرى فلسطينيين من سجن الجلبوع، والتي حدثت في ٦ أيلول (سبتمبر) ٢٠٢١، وتركت مكانة جهاز مصلحة السجون ووزارة الأمن الداخلي في مستوى متدنٍ غير مسبوق. ومع ذلك، فحتى مصلحة السجون والشاباك عارضا بعضًا من الإجراءات التي روّج لها بن جفير، مدركين أن ذلك قد يشعل النار ليس فقط في السجون، بل أيضًا في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.[1] وعلى الرغم من أن الظروف التي كان يُحتجز فيها الأسرى الفلسطينيون في إسرائيل لطالما كانت قاسية، إلا أنّ الخطاب السّائد بين الجمهور وبين بعض أعضاء الكنيست منذ أجيال، زعم أنّهم محتجزون في ظروف "فندقية".[2] غالبًا

[1] https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-03-23/ty-article/.premium/00000187-0d07-daf4-adbf-0d37efb40000

[2] انظروا على سبيل المثال تصريح نائب مفوض مصلحة السجون السابق جليك في رسالة إلى لجنة التحقيق بخصوص الهروب من سجن جلبوع: "لا يوجد مثيل لهذه الظروف في العالم الغربي بأكمله... الشعور الذي يشعر به المرء هو نادي عالي الجودة". كالمان ليبسكيند، "هكذا سمحنا للإرهابيين بتحويل سجوننا إلى فنادق خمس نجوم"، معاريف، 2023/10/11

نحن لا نتحدث عن أشخاص ذوي خلفية وعقلية إجرامية جنائية، وإنما بمن كانت الأفعال التي سُجنوا بسببها جزءًا من نضالهم من أجل التحرر الوطني. كان دائمًا نمط حياة الفلسطينيين في السجن منظمًا ومرتبًا، وكانت هناك دراسات وأنشطة متنوعة تهدف إلى تضمين النظام والمحتوى داخل حياة السجون، وتخفيف عبء البقاء في ظروف الحبس. وفي المناقشات التي جرت في لجنة الأمن القومي (الأمن الداخلي سابقًا) في الكنيست الخامسة والعشرين، قيل أكثر من مرة أن تشديد الظروف كان يهدف إلى نزع رغبة الفلسطينيين في الذهاب إلى السجون في إسرائيل، أي، كي تكون بمثابة رادع لتنفيذ الهجمات. بمعزل عن أن عدد الأسرى لم ينخفض على الإطلاق، مما يدل على أن هذا الهدف لم يتحقق، فإن ذلك لا يبرر بأي حال من الأحوال انتهاك حقوق الإنسان بشكل عام، وممارسة عقاب يقترب، بل ويصل إلى حد التعذيب بشكل خاص.

في إطار الإجراءات الرامية إلى الإضرار بالظروف المعيشية للفلسطينيين في السجون، تمت مناقشة مشاريع قوانين متنوعة في الكنيست الحالية حتى ما قبل ٧,١٠,٢٣، والتي، حتى لو لم يتم إقرارها، فقد خلقت جوًا عامًا وشرعيةً لانتهاك حقوق الأسرى الفلسطينيين، بما يتناقض مع التشريعات القائمة وحقوق الإنسان. فيما يتعلق بالحق في الصحة، فتبرز عدة مقترحات، على سبيل المثال، تمّت مناقشة مسألة تمويل علاجات طبية "مُحسِّنة لجودة حياة" الأسرى الفلسطينيين، واقتراح قانون تعديل نظام السجون (الحرمان من أهلية تمويل خدمات الرعاية الصحية العاملة على تحسين جودة الحياة، للأسرى الأمنيين)، ٢٠٢٢ (P/37/25)، بينما لا توجد في الطب علاجات تُعرف بأنها مُحسِّنة لجودة الحياة ومن غير الممكن تحديد ما يعنيه "تحسين جودة الحياة" مقارنة بالعلاج الأساسي. [3] كما تمّت أيضًا مناقشة قانون عقوبة الإعدام، حيث تمّ اقتراح تطبيق هذه العقوبة على كل من يقتل على أساس قومي، بشرط ألا يكون يهوديًا، ورُفضت سلطة المحكمة في النظر في عقوبة مختلفة، وجرت محاولة لتسهيل قيام المحكمة بفرض عقوبة الإعدام عن طريق الاستعاضة عن شرط الموافقة بالإجماع والاكتفاء بالموافقة من قبل أغلبية القضاة، من أجل الحكم على المتهم بالإعدام. [4] كِلا مشروعَي القانون لم يتم إقرارهما حتى الآن، ولكنهما بالإضافة لغيرهما يرسمان الخطوط العريضة للنزعة التي تسمح اليوم باحتجاز الأسرى الفلسطينيين في السجون في ظروف متدنية تعرّض صحتهم وحياتهم للخطر.

[3] انتهاك أخلاقيات ومهنية الطب: مشروع قانون لتعديل قانون السجون (الحرمان من استحقاق تمويل الخدمات الصحية التي تحسن من جودة حياة السجين الأمني)، ورقة موقف---لجنة-أخلاقيات-أطباء- -لحقوق الانسان

[4] https://www.phr.org.il/wp-content/uploads/2023/12/%D7%94%D7%A6%D7%A2%D7%AA-%D7%97%D7%95%D7%A7-%D7%A2%D7%95%D7%A0%D7%A9-%D7%9E%D7%95%D7%95%D7%AA1.pdf

وبالتوازي مع المقترحات التشريعية، تم اقتراح إجراءات - وأحيانًا تمّ اتخاذها - لا تتطلب تشريعًا، مثل إلغاء إمكانية خَبز الخبز، تقليل وقت الاستحمام إلى خمس دقائق للشخص الواحد، حظر الزيارات العائلية لفترات طويلة، أو مراكمة الصعوبات على إدخال أطباء أسنان خاصين.

أعداد الأسرى

منذ بداية الحرب، ارتفع عدد الأسرى المحتجزين لدى مصلحة السجون من ١٦,٣٥٣ إلى ١٩,٥٥٩ أسيرًا. قبل ٧,١٠,٢٣، اُحتجز حوالي ٥,٢٠٠ أسير فلسطيني لدى مصلحة السجون مصنفين كأسرى أمنيين، منهم ١,٣١٩ معتقلاً إداريًا، ٣٧ امرأة و١٨٠ قاصرًا.[5] لا تزال عمليات اعتقال النساء والقاصرين مستمرة، وحتى 1.12.23، وبعد إطلاق سراح ٧٧ امرأة فلسطينية من السجون في إطار صفقة المختطفين، بقيت ٣٣ امرأة محتجزة لدى مصلحة السجون. بعد إطلاق سراح ١٦٩ قاصرًا في صفقة المختطفين، لا يزال ١٦٦ قاصرًا فلسطينيًا محتجزين في الأسر. حتى نهاية كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٣، بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين المحتجزين في مصلحة السجون أكثر من 8,000 أسير. عدد المعتقلين الإداريين حتى بداية شهر كانون الأول (ديسمبر) يبلغ 2,873.

في بداية الحرب، أفادت وسائل الإعلام عن اعتقال حوالي ٢٠٠ شخص من مقاتلي حماس داخل إسرائيل (ليس واضحًا ما إذا كانوا جميعهم من قوات حماس أو إذا كان من بينهم أيضًا سكان غير متورطين). بالإضافة إلى ذلك، بعد 7.10.23، قام الجيش بالقبض على حوالي 4,000 شخص من سكان غزة، وهم عاملين ومرضى يتلقون علاجات طبية ويحملون تصاريح إقامة وقام باحتجازهم بعد أن ألغت إسرائيل تصاريح إقامتهم على الفور. بتاريخ 3.11.23 أُفيد في وسائل إعلام اسرائيلية أنه تمّ إعادة حوالي 3,200 شخص إلى غزة. تستمر الاعتقالات الجديدة في الضفة الغربية وغزة حتى الآن وكل يوم.

بالإمكان تقسيم الفلسطينيين المحتجزين في الأسر لدى إسرائيل حاليًا إلى ثلاث مجموعات:

- سكان من غزة غير متورطين، وكانوا يتواجدون في إسرائيل يوم السبت 7.10.23 بموجب تصريح عمل أو تصريح حاجة لعلاج طبي.
- أسرى من غزة، بعضهم ينتمون إلى حركة حماس، وبعضهم غير متورطين، وقد تم اعتقالهم بسبب دخولهم إلى إسرائيل بتاريخ 7.10.23 أو تمّ أسرهم من قبل الجيش الإسرائيلي بعد دخوله إلى غزة. في هذه المجموعة سنضُمّ أيضًا الأشخاص الذين اعتقلهم وما زال يعتقلهم الجيش ويحضرهم إلى إسرائيل حتى نشر هذه الوثيقة.

[5] https://hamoked.org.il/prisoners-charts.php

- أسرى فلسطينيون في مصلحة السّجون، مُعرّفون على أنهم أمنيين قبل وبعد 7.10.23.

في هذه الوثيقة سنتطرق إلى كل مجموعة من هذه المجموعات على حدة، وسنرى كيف أن الجو السائد في إسرائيل اليوم، والذي يزداد تطرفًا أكثر فأكثر بتشجيع من العديد من الجالسين في الحكومة والكنيست، يوثر على حياة وصحة جميع الأشخاص المنتميين إلى هذه المجموعات.

ظروف احتجاز الأسرى الفلسطينيين في السجون من مختلف المجموعات

سكان قطاع غزة الذين مكثوا في إسرائيل بموجب تصريح

حتى تاريخ 7.10.23 مكث الآلاف من سكان قطاع غزة في أراضي إسرائيل والضفة الغربية وذلك بموجب تصاريح عمل أو تصاريح لاحتياجات علاج طبي. مع اندلاع الحرب، تلقى هؤلاء السكان رسالة عبر التطبيق المخصص للإدارة المدنية تفيد بأن تصاريحهم قد تم إلغاؤها على الفور. هذا الأمر عرّضهم لعقوبات قانونية وعقوبات غيرها، رغم أنه كان واضحًا أنه لم يكن أمامهم أي سبيل للعودة إلى اخرى غزة في ذلك الوقت. بعد ذلك مباشرة، بدأت قوات الأمن الإسرائيلية باعتقال هؤلاء الأشخاص. بحسب ما نعلمه، فقد تم تسليم بعضهم إلى مصلحة السجون كمعتقلين بسبب الإقامة غير القانونية، ولكن معظمهم تمّ تسليمه إلى الجيش، الذي احتجزهم في منشآت عسكرية، على ما يبدو دون أي صلاحية قانونية بذلك (بعدها وبأثر رجعي، تمّ ترتيب صلاحية باعتقال هؤلاء الأشخاص بموجب أنظمة الطوارئ).

بتاريخ 12.10.23، انضمّت جمعية أطباء لحقوق الانسان إلى نداء وجهه مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) ومنظمات أخرى إلى وزير الدفاع والمستشارة القانونية للحكومة ومنسق عمليات الحكومة في الأراضي المحتلة، للمطالبة بالإفراج عن جميع حاملي التصاريح القانونية والمعتقلين في الأسر منذ اندلاع الحرب. كما طلبنا الحصول على قائمة بجميع سكان قطاع غزة المحتجزين لدى الجيش وأماكن احتجازهم، والسماح لهم بزيارات من قبل محامين.

محامو الدفاع العام الذين مثّلوا المعتقلين، أفادوا أن سكان غزة الذين اعتقلوا ونقلوا إلى مصلحة السّجون مباشرةً بعد بدء الحرب بسبب الإقامة غير القانونية، تمّ نقلهم بعد فترة وجيزة إلى أيدي الجيش، وذلك بعد أن اتضح أن الحديث يدور عن آلاف من الأشخاص الّذين لا أساس لتقديم لوائح اتّهام ضدهم.

الطلبات التي قُدّمت إلى مركز المراقبة العسكرية لشؤون السجون، لتحديد مكان سكان قطاع غزة الذين يحتجزهم الجيش لم تثمر عن شيء. بحسب ما أُبلغنا من المركز، فإن تفاصيل هؤلاء السكان غير موجودة في منظومة السجون.

بعد حوالي أسبوع من اندلاع الحرب، تم إطلاق سراح فلسطيني من قبضة الجيش، وهو من مواليد غزة لكنه عاش لسنوات عديدة في الضفة الغربية. كان قد تمّ سجنه مع باقي العمال الآخرين من غزة، وأُطلق سراحه بعد تقديم التماس في قضيته من قبل مركز حماية الفرد. بعد إطلاق سراحه، وصف لوسائل الإعلام الفلسطينية والإسرائيلية عن الظروف اللاإنسانية في المكان الذي احتجزه فيه الجيش.[6] في النشرات نفسها، ورد أنه في الأسبوع الثاني من الحرب، توجّه نائب المستشارة القانونية للحكومة إلى وزارة الدفاع وحذّر من أوضاع العمال الغزيين والظروف التي يتمّ احتجازهم بها.[7]

في 22.10.23، انضمت منظمة أطباء لحقوق الإنسان إلى الالتماس المقدم من مركز الدفاع عن الفرد ومنظمات أخرى (التماس محكمة العدل العليا 7637/23 قشطة وآخرون ضد قوات الدفاع الإسرائيلية وآخرون للحصول على أمر المثول أمام القضاء)[8] نيابة عن عشرة من سكان غزة، مطالبين بتحديد موقعهم، والحصول على تفاصيل جميع سكان قطاع غزة المحتجزين من قبل إسرائيل، والحصول على عنوان للاستفسارات المتعلقة بتحديد المكان وكذلك زيارات المحامين. باستثناء مكان اعتقال الملتمسين العشرة، الذين تم احتجاز بعضهم في قاعدة عسكرية في عَنتوت وبعضهم الآخر في قاعدة عسكرية بالقرب من سجن عوفر، لم يتم في الالتماس تلقي أي معلومات بشأنهم أو بشأن السكان الآخرين.

بتاريخ 3.11.23، تمّ ترحيل عدد كبير من أفراد هذه المجموعة إلى غزة. بحسب تقرير في وسائل الإعلام، تمّ إطلاق سراح ٣,٢٠٠ مواطن ونقلوا إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم.[9] من خلال التحقق مع عدة عائلات، تبيّن أنه لم يتم إطلاق سراح جميع السكان الذين تحتجزهم إسرائيل، وأن عددًا كبيرًا من سكان غزة ما زالوا محتجزين في إسرائيل.

وفقًا لشهادات السكان الذين كانوا يحملون تصاريح إقامة في إسرائيل قبل الحرب لتلقي العلاج الطبي، و"اعتُقلوا" بعد ٧,١٠,٢٣ ثم تمّ ترحيلهم لاحقًا إلى غزة، فإنهم لم يتلقوا أي علاج طبي خلال الفترة التي احتجزوا بها من قبل الجيش. أحدهم ويُدعى أ. أ.، ذو ٢٩ عامًا، يعاني من اضطراب تضخم الأطراف

[6] https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-10-23/ty-article/.premium/0000018b-5be6-d473-a5fb-7fefd68c0000

[7] المصدر السابق.

[8] https://hamoked.org.il/document.php?dID=Documents4972

[9] https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-11-03/ty-article/.premium/0000018b-943b-db7e-af9b-fffb8f370000

- وهو مرض نادر ينتج عن ورم حميد في الغدة النخامية، ويسبب زيادة في إفراز هرمون النمو ويتطلب علاجًا بحُقن شهرية من الساندوستاتين LAR. تم تحديد موعد حقنة أ. أ. قبل "اعتقاله" على أن يكون بتاريخ 20.10.23، لكن مناشدات جمعية أطباء لحقوق الإنسان التي قُدّمت إلى الجيش فيما يخص علاجه، لم تساعد بشيء ولم يتلق الحقنة خلال فترة احتجازه من قبل الجيش.

بتاريخ 4.11.23، أفادت صحيفة "هآرتس" عن مقتل شخصين من غزة كانا محتجزَين لدى الجيش.[10] لم ينشر الجيش خبرًا عن مقتلهما، واعترف بذلك فقط ردًا على استفسار الصحيفة. لا يزال جثمانيهما محتجزان لدى إسرائيل، ومن غير الواضح ما إذا كان قد تمّ فتح تحقيق في ظروف وفاتهما، رغم أنه يجب فتح مثل هكذا تحقيق في كل حالة وفاة أثناء الاحتجاز.

بتاريخ 13.11.23، جاء في رد الدولة في إطار قرار محكمة العدل العليا رقم ٧٩٤٦/٢٣، أن احتجاز هؤلاء السكان تم تنظيمه بموجب أنظمة الطوارئ، وأنه سيبدو وكأنه صدر لهم أمر إبعاد واحتجاز بموجب اللائحة ٤(أ). بالإضافة، أُشير إلى أنه تقرَّر تأجيل إبعادهم وفقًا للائحة ٥(أ) في يوم بدء سريان أنظمة الطوارئ هذه؛ إلّا أن تأخير الإبعاد كما ذُكر سيكون حتى 30.11.23، أي أنه تقرّر استمرار احتجازهم في إسرائيل.

بتاريخ 16.11.23 توجهنا مرة أُخرى إلى رؤساء أجهزة الأمن والقضاء في إسرائيل، مطالبين بالإفراج عن جميع السكان الغزيين الذين كانوا يحملون تصاريح إقامة قبل 7.10.23، كونهم مُحتجزين بشكل مخالف للقانون. بحسب الرّد الذي تلقيناه من المستشار القانوني للجيش، حتى وقت كتابة هذه الورقة، فلا يزال هناك سكان من غزة، غير متورطين، محتجزين في داخل إسرائيل، ولا يُعرف عددهم أو أي تفاصيل أخرى عنهم، ولا تُعرف ظروف احتجازهم أيضًا.

سكان قطاع غزة الذين اعتقلوا خلال الحرب، من تاريخ 7.10.23 وما بعده

بعد الهجوم الذي شنّته قوات حماس على مستوطنات جنوب إسرائيل، تمّ اعتقال المئات من مقاتلي حماس الذين شاركوا في القتال، بالإضافة إلى سكان غزيين غير منتمين إلى قوات حماس وكانوا قد دخلوا إلى إسرائيل في 7.10.23. بحسب تقارير إعلامية، كان الحديث في البداية عن مئات من المعتقلين. وقد عرّفت السلطات الإسرائيلية هؤلاء المعتقلين على أنهم مقاتلون غير شرعيون، وهو تعريف يسمح للأجهزة الأمنية باحتجازهم في ظروف مختلفة

[10] https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-11-04/ty-article/.premium/0000018b-99e7-db71-a7df-fdef7d9d0000

عن تلك التي لمعتقلين آخرين، بما في ذلك منعهم من مقابلة محامين، وعدم عرضهم أمام قاضٍ لفترات أطول.[11] إنّ هذا التعريف للمعتقلين على أنّهم "مقاتلون غير شرعيون" يمثّل إشكالية في حد ذاته، ويكمن فيه أساسٌ لانتهاكات حقوق الإنسان، حتى أن العديد من منظمات حقوق الإنسان أقرّت في الماضي أنّ التعريف نفسه مخالف للقانون الدولي. هؤلاء وغيرهم من المعتقلين، الذين تم اعتقالهم وما زالوا محتجزين في غزة منذ ذلك الحين، يحتجزهم الجيش في البداية في معسكر الجيش سَدي تيمان في الجنوب، حيث يخضعون للاستجواب على يد قوات الأمن. بعضهم يتم تحويله مع مرور الوقت إلى مصلحة السّجون. بحسب التوجهات التي ترد إلى منظمة أطباء لحقوق الإنسان من عائلات في غزة ومن منظمات أخرى، فإن بعض الأشخاص الذين تمّ اعتقالهم أثناء القتال تابعون إلى طواقم طبية تمّ احتجازها داخل المستشفيات المختلفة في قطاع غزة، وذلك على الرغم من الحماية الممنوحة للطواقم الطبية حتى في أوقات الحرب. كما أنه ووفقًا للتوجهات التي تصلنا، وبحسب ما نُشر في وسائل الإعلام، فإن من بين المعتقلين قاصرون ومسنّون أيضاً.[12]

حتى كتابة هذه السطور، لم ترد أي معلومات رسميّة عن مكان احتجاز هؤلاء المعتقلين، أو ظروف احتجازهم أو عددهم. إن مناشدات منظمات حقوق الإنسان والالتماسات التي قدمت من أجل الحصول على تفاصيل عن هؤلاء المعتقلين لم تسفر عن أيّة نتائج. بحسب تقارير إعلامية، فقد ارتفع عددهم في الآونة الأخيرة بشكل كبير، يشمل القُصَّر والمسنون.[13]

الأسرى الفلسطينيون لدى مصلحة السجون قبل تاريخ 7.10.23 وبعده – ظروف وقيود أكثر صرامة

عزلُهم عن العالم خارج السجن

الإجراء الأبرز الذي طُبّق على جميع الأسرى الفلسطينيين المُعرَّفون على أنهم أمنيون هو العزل عن العالم خارج السجن. لأسابيع، منع هذا العزل المحامين ومنظمات حقوق الإنسان من الوقوف على ما يحدث للأسرى الفلسطينيين

[11] يمكن معرفة معنى تعريف "مقاتلين غير شرعيين" وانتهاك الحقوق الناتج عن هذا التعريف من ورقتي موقف هيومن رايتس ووتش وبتسيلم.
https://www.hrw.org/he/news/2017/03/01/300606
https://www.btselem.org/sites/default/files/sites/default/files2/2000_hostages_law_position_paper_heb.pdf

[12] https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-12-18/ty-article/.premium/0000018c-7932-d98c-abef-ffb7fcd70000

[13] https://www.haaretz.co.il/news/politics/2024-01-02/ty-article/.premium/0000018c-c6e1-d6c4-ab8d-e7f5fd670000

في السجون. سمح هذا الوضع لمصلحة السّجون بالعمل دون شفافية ودون أي رقابة من أيّ طرفٍ خارجي.

زيارات المحامين: منذ اندلعت الحرب تمّ السماح بزيارات المحامين للأسرى الفلسطينيين بشكل ضئيل. حتى تاريخ 17.10.2023، تمّ فرض الحظر الشامل على زيارات المحامين لجميع السجناء بمن فيهم الأسرى الجنائيين.[14] منذ ذلك الحين، وعلى الرغم من السماح بزيارات المحامين للسجناء الجنائيين، إلا أنه للأسرى الفلسطينيين يُسمح بهذه الزيارات بشكل شبه حصري للمعتقلين الجدد وليس للأسرى المحكوم عليهم. يتم أحيانًا الاستجابة للمحامين الذين يتقدمون بطلب تنسيق زيارة، بإعطائهم موعدًا بعيدًا بأسابيع عن موعد الطلب. في بعض الحالات، كان يصل المحامون إلى السجون بعد أن يكون قد تم تحديد موعد الزيارة والموافقة عليها، وينتظرون لساعات طويلة، وفي النهاية كان يُقال لهم إن الزيارة لا يمكن أن تتم، بسبب إعلان حالة الطوارئ في السجن. بعدما حدث ذلك في عدة زيارات مختلفة، في أوقات مختلفة، ولكن في نفس السجون، يعلو الشك بأنّ مصلحة السجون غير معنيّة بالسماح بإجراء الزيارات. حتى تاريخ 10.12.23، لم تكن هناك زيارات للأسرى المحكومين في سجون نفحة ورامون وجلبوع. منذ ذلك الحين كانت هناك زيارات قليلة. بسبب هذا الوضع، تم تقديم التماسي سجين (التماس سجين 23-12-7225 و23-12-34232) بمساعدة منظمة أطباء لحقوق الإنسان، حيث طُلب من مصلحة السجون السماح بزيارات محامٍ في سجن نفحة وسجن جلبوع، وهي زيارات تأخرت لأسابيع. بفضل هذه الالتماسات أصبحت الزيارات ممكنة، دون أن تقدّم مصلحة السّجون أي سبب لتأخير الموافقة عليها قبل ذلك.

المكالمات الهاتفية والزيارات العائلية: لم يُسمح للرجال الفلسطينيين المحتجزين في مصلحة السجون والذين يتم تعريفهم كأسرى أمنيين باستخدام الهاتف قبل الحرب. بعد اندلاع الحرب، وكجزء من الخطوات التي اتّخذت بعد اعلان وزير الأمن الوطني ومفوضية مصلحة السجون عن حالة الطوارئ في السجون،[15] تمّ منع المكالمات الهاتفية عن القاصرين والنساء وأصحاب الأمراض المزمنة. الزيارات العائلية لا تتمّ منذ اندلاع الحرب، بل ولا يوجد أي اتصال بين الأسرى وعائلاتهم. كان التواصل مع العائلات، سواء عبر الهاتف أو من خلال الزيارات، يستخدم كأداة مراقبة مُهمّة، وسمح للأسرى بالإبلاغ عن أي انتهاكات لحقوقهم ترتكب في السجن. كذلك، فقد أتاحت الزيارات والمكالمات الهاتفية الإبلاغ عن مشاكل تتعلق بالحصول على الرعاية الطبية، الأمر الذي من الممكن أن يعرّض صحتهم أو حتى حياتهم في بعض الأحيان للخطر.

[14] https://01368b10-57e4-4138-acc3-01373134d221.usrfiles.com/ugd/01368b_dd0aadfd453440258d6c26f1572c3881.pdf

[15] https://www.ynet.co.il/news/article/rkrffnalp

الزّوار الرّسميون: منذ اندلاع الحرب وحتى منتصف شهر كانون الأول (ديسمبر) لا علم لنا عن أيّ زيارات قام بها زوّار رسميون إلى مصلحة السجون. يوكّل وزير الأمن الوطني سنويًا محامين من وزارة العدل (من النيابة العامة للدولة ومكتب الدفاع العام ودائرة الاستشارة والتشريع، من قائمة تُعدّ من قبل ممثلي المستشار القضائي للحكومة) وممثلين عن نقابة المحامين ليكونوا بمثابة زوّار رسميين. بالإضافة إلى الزوار الذين يعيّنهم وزير الأمن القومي، فأيضًا قضاة محكمة العدل العليا، المستشار القضائي للحكومة، ورؤساء لجنة الأمن القومي ولجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست، هم زوّار رسميّون بحكم مناصبهم في كل منشأة سجن في إسرائيل. قضاة المحكمة المركزية ومحكمة الصلح هم زوّار رسميون بحكم مناصبهم في كل منشأة سجن في نطاق ولايتهم القضائية. في هذا الوقت تحديدًا، حيث هناك احتمال كبير لحصول انتهاكات لحقوق الأسرى الفلسطينيين والإضرار بهم، كان متوقعًا من الزوّار الرسميين أن يبادروا إلى الزيارات في السجون ويسعون لتعزيزها. ولكن، بعد أن نشر في وسائل الإعلام خبر وفاة ستة أسرى فلسطينيين في المعتقل، [16] وبعد توجه جمعية حقوق المواطن إلى رئيس المحكمة العليا بتاريخ 10.12.23،[17] بطلب أن يكون النظام القضائي مستعدًا بشكل عاجل للقيام بواجبه وفقًا للقانون بإجراء زيارات رسميّة إلى مرافق سجون مصلحة السجون، حينها فقط أُرسل إلى الجمعية رد من المحكمة العليا، وبحسبه أنه من المتوقع أن تكون هناك زيارات قريبًا من قبل قضاة المحكمة العليا إلى منشآت السجون المختلفة. جاء أيضًا في رد المحكمة العليا، أنّ إدارة المحاكم ستعمل على تذكير رؤساء المحاكم المركزية ومحاكم الصلح بما يتعلق وأهمية الالتزام بإجراء زيارات إلى منشآت السجون حتى في أوقات الطوارئ. ولا نعرف ما إذا كانت قد حصلت أي زيارات رسمية منذ ذلك الحين.

زيارات الصليب الأحمر: في الأيام العادية يقوم ممثلو الصليب الأحمر بزيارات منتظمة لجميع السجون التي يُحتجز فيها الأسرى الفلسطينيون، ولكن منذ اندلاع الحرب لم تسمح مصلحة السجون بهذه الزيارات. التوجه الذي قام به الصليب الأحمر إلى ممثلة مصلحة السجون كاتي بيري بتاريخ 1.11.23 مطالبًا بالسماح بالزيارات والحفاظ على حقوق الأسرى، جوبه بالرفض. ومن بين الأمور التي كتبت في ردّ المفوضة، أنها كانت تتوقع من الصليب الأحمر أن يفعل كل ما في وسعه من أجل المختطفين الإسرائيليين في غزة.[18] إن محاولة المفوضة في إجابتها ربط واجب المنظمة -التي ترأسها- في الحفاظ على القانون الإسرائيلي والدولي - ربطها بموافقة حماس على السماح لممثلي

16 https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-12-06/ty-article-magazine/.premium/0000018c-3b9b-d11b-a3bf-ffbb16d80000

17 https://www.acri.org.il/post/_1029

18 https://www.mako.co.il/news-military/6361323ddea5a810/Article-9362f7b9c078b81026.htm

الصليب الأحمر بمقابلة المختطفين الإسرائيليين المحتجزين في غزة، هو أمر باطل ويثير مخاوف جدية بشأن قدرة مصلحة السّجون على أداء دورها ككيان إداري في دولة تحترم القانون في هذه الأيام. إن الالتزام بإتباع الإجراءات والسماح بدخول الزوار الرسميين والجهات الدولية كالصليب الأحمر إلى السجون، لا يجب أن يكون مشروطًا باعتبارات خارجية.

تدهور الأوضاع داخل السجن نفسه

الحبس في الزنازين: بعد اندلاع الحرب، دخلت السجون فيما يعرف لدى مصلحة السجون بـ "حالة الإغلاق"، وفيها يتم حبس الأسرى في الزنازين طوال ساعات النهار، يشمل الأسرى الجنائيين. كل نشاط يتم خارج الزنازين يتمّ إلغاؤه - التعليم وإعادة التأهيل والعمل، وتم تقليل الخروج لتلقي العلاج الطبي إلى الحد الأدنى.

بعد أسبوعين من اندلاع الحرب، بدأت الحياة في السجون الجنائية تعود إلى طبيعتها، لكن وحتى نهاية شهر تشرين ثاني (نوفمبر) ففي السجون الأمنية هناك أشخاص لم يروا النور لمدة شهرين، والخروج من الزنازين كان ممكنًا لبضع دقائق حتى ساعة على الأكثر. الوقت خارج الزنزانة يُستغل غالبًا للاستحمام، حيث إن حجيرات الاستحمام في بعض المهاجع تقع خارج زنازين السجن. الأسرى الذين تمّ إطلاق سراحهم والذين التقوا بمحامين، أفادوا أنه لهذا السبب في بداية الحرب لم يُسمح لهم بالاستحمام لمدة أسابيع متتالية.[19]

ي. ط. أسير محكوم عليه بالسجن، قمنا بزيارته في سجن كتسيعوت مطلع شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، شكر المحامي على الزيارة وطلب منه أن يأتي لزيارته وزيارة الأسرى الآخرين مرة أخرى، حيث إنهم لا يخرجون من زنازينهم بتاتًا وكانت تلك هي المرة الأولى التي يرى فيها ضوء الشّمس منذ شهرين. وقد تم تقديم إفادات مماثلة أمام المحكمة في إطار التماس لمنظمات حقوق الإنسان (محكمة العدل العليا 7753-23، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ضد وزير الأمن القومي)[20]. ردًا على الالتماس، أوضحت الدولة أن تشديد ظروف السّجن والعزل عن العالم خارج السجن، هي أمور ضرورية لأسباب تتعلق بالحفاظ على الأمن. وقد قبل قضاة المحكمة العليا هذا الادعاء، رغم قسوة ظروف السجن ومخالفتها للقانون ورغم تحذيرات المنظمات التي قدمت التماسًا إلى المحكمة العليا حول انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان، بذريعة الوضع الأمني.

الاكتظاظ وظروف السجن: مع اندلاع الحرب، تم تركيز الأسرى الفلسطينيين في

[19] تم تقديم العديد من الشهادات حول تقييد الاستحمام في التماس قدمته منظمات حقوق الإنسان - محكمة العدل العليا 7753-23 https://www.acri.org.il/post/__992

[20] المصدر السابق.

سجون محددة، من أجل إفساح مكان أمام معتقلين مستقبليين الذين كان من المؤكد أنه سيتمّ إحضارهم. عدد الأسرى في الزنازين، تضاعف، بل وأكثر من ذلك. في 18.10.2023، صادق الكنيست على قانون الاكتظاظ في السجون، الذي يسمح بتكديس غير محدود للأسرى والنوم على مراتب (فراش) على الأرض مع الحرمان من الحق في السرير. يفيد الأسرى أنهم يضطرون إلى النوم على مراتب موضوعة على الأرض، وأنه لا توجد مراتب كافية للجميع. كما لا يوجد ما يكفي من البطانيات والأغطية، بعدما تمت مصادرة معظم المعدات من الزنازين. في سجن كتسيعوت، أُفيد بأن أغطية النايلون قد أزيلت عن النوافذ وأن البرد الشديد يتغلغل داخل السجن ليلاً. يجب أن نتذكر أنه وحتى قبل الحرب، كان الأسرى الفلسطينيون محتجزين بشكل مكتظ جدًا، بمساحة حوالي ٢,٥ متر مربع للشخص الواحد في الزنزانة. في القرار الوارد في الالتماس المقدم بتاريخ ٢٣,١٠,٢٣ من قبل جمعية حقوق المواطن بالتعاون مع جمعية أطباء لحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب (محكمة العدل العليا 7650-23 جمعية حقوق المواطن ضد وزير الأمن القومي)، عن الاكتظاظ وغيره، لم تستجب المحكمة إلى ادعاءات الملتمسين بشأن الانتهاك الجسيم لحقوق الأسرى الفلسطينيون والتمييز الواضح مقارنة بالسجناء الجنائيين، حيث نصّ القرار على أنه "خلال الحرب، يمكن إيواء الأسرى والمعتقلين الأمنيين على الأرض وباكتظاظ".[21]

انقطاع الكهرباء والمياه في المهاجع: مع اندلاع الحرب، انقطعت المياه عن المهاجع الأمنية - في بعضها لبضع ساعات كل يوم، وفي بعضها الآخر طوال معظم ساعات اليوم. في هذه الحالة لم يكن من الممكن استخدام المغاسل والمراحيض وحمامات الاستحمام، وكان من الصعب الحفاظ على النظافة. وكان تأثير هذا الإجراء حادًا بشكل خاص في ظل الاكتظاظ الشديد ونقص الاستجابات الطبية، وكان هناك تخوّف من تطوّر الأمراض والطفيليات. وفيما يتعلق بهذه الإجراءات أيضًا، ادعت الدولة، في إطار محكمة العدل العليا 7753-23، أنّ الغرض منها هو الحفاظ على أمن السجون، وقد قبلت المحكمة هذه الادعاءات ورفضت الالتماس.

ورد في إحدى إفادات المحامي المقدمة إلى المحكمة العليا ما يلي: "في جزء من المهاجع أفاد الأسرى أن الحمامات تعمل لمدة ٤٥ دقيقة في اليوم فقط للمهجع بأكمله، والذي يضم أحيانًا مئات الأسرى. لذلك، لا يستطيع جميع الأسرى الاستحمام بسبب قصر الوقت، ويضطرون إلى جدولة جولات وأدوار من أجل استخدام الحمام على مدار أيام الأسبوع. في بعض المهاجع الأمنية لا يوجد مياه ساخنة ويضطر السجناء للاستحمام بالماء البارد".[22]

[21] https://www.acri.org.il/post/__987
[22] https://www.acri.org.il/post/__992

كما انقطعت الكهرباء عن المقابس الموجودة في المهاجع الأمنية، وانقطعت الإنارة في بعض المهاجع لساعات معينة، وفي أخرى طوال ساعات اليوم. يجب أن نتذكر أن القليل جدًا من الضوء الطبيعي يدخل إلى الزنازين في السجون خلال ساعات النهار، لذا فإن قطع الإضاءة والكهرباء معناه بقاء الأسرى في الظلام معظم ساعات اليوم. بحسب شهادات من أسرى نستطيع زيارتهم، فإن انقطاع التيار الكهربائي في بعض من المهاجع مستمر حتى اليوم.

في الأيام الأولى من الحرب، قطعت مصلحة السجون الماء والكهرباء لبضع ساعات في اليوم أيضًا عن المهجع الأمني في المركز الطبي التابع لها (المركز الطبي لمصلحة السجون). أحد السجناء المحتجزين هناك قال لمحاميه إن السجناء قلقون للغاية على مصير الأشخاص المرضى الذين يتساعدون بالأجهزة الطبية التي تعمل على الكهرباء. وأضاف أنه وبعد احتجاج السجناء توقف انقطاع الماء والكهرباء في المركز الطبي لمصلحة السجون.

في رد الدولة على التماس جمعية حقوق المواطن وجمعية أطباء لحقوق الإنسان ومركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) وعدالة ولجنة مناهضة التعذيب بشأن مسألة ظروف سجن الأسرى الفلسطينيين (محكمة العدل العليا 7753-23 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ضد وزير الأمن القومي)[23] جاء أنه "لا يتم قطع المياه عن المغاسل والمراحيض الموجودة داخل الزنازين. يُتاح للأسرى الفلسطينيين الخروج للاستحمام مرة واحدة يوميًا، وذلك ضمن ساعة استراحتهم اليومية خارج الزنزانة، التي يتم إخراج الأسرى خلالها من كل زنزانة على حدة أو من زنزانتين على الأكثر. وينطبق الأمر نفسه على المهاجع التي تكون فيها حجيرات الاستحمام بداخل الزنزانة - حيث يُتاح للسجناء الحصول على المياه الساخنة لمدة ساعة واحدة على الأقل يوميًا". رد الدولة، الذي تم على أساسه رفض الالتماس، لا يتناسب مع الشهادات العديدة التي أدلى بها أسرى من سجون مختلفة.

الملابس والمعدات: بعد ٧,١٠,٢٣، تمّت مصادرة جميع المعدّات الشّخصية، بما في ذلك البطانيات والملابس. ازداد هذا الوضع سوءًا مع قدوم فصل الشتاء وانخفاض درجات الحرارة. كما تمّت أيضًا مصادرة الكتب والصحف وأدوات الكتابة وجميع الأجهزة الكهربائية التي كانت في الزنازين، بما في ذلك أجهزة التلفزيون والراديو. اشتكى الأسرى الذين تمكّن المحامون من زيارتهم من تركهم دون ملابس للتغيير ومن أنهم يعانون من البرد. يقول الأسرى إنهم محتجزون اليوم في زنازين خالية من أي غرض، باستثناء الأسرة والفراش التي لا تكفي لجميع الأسرى في الزنزانة. ح. ش. أسير في سجن عوفر، جاء لزيارته محامٍ في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) وهو يرتدي ملابس قصيرة، وقال إنه تُرك بلا ملابس لفصل الشتاء بعد أن صودرت جميع أغراضه.

[23] المصدر السابق.

الطعام: اعتاد الأسرى الفلسطينيون شراء طعامهم بشكل مُركَّز (بأموال الكانتينا [المقصف] المُوْدعة في حساباتهم) وطهيه بأنفسهم. مع بداية الحرب، تمّت مصادرة المواد الغذائية التي كانت بحوزة الأسرى وأغلقت حسابات الكانتينا. الشراء في الكانتينا غير مُتاح على الإطلاق. منذ ذلك الحين، يتلقى الأسرى الفلسطينيون الطعام من مصلحة السجون، ويشكون من رداءة كمية ونوعية الطعام ومن الشعور بالجوع. ترتّب عن إغلاق الكانتينا عواقب إضافية: على سبيل المثال، في حالتين تتعالجان من قبل جمعية أطباء لحقوق الإنسان، لم يتمكن الأسيران من شراء بطاريات لأجهزة السمع الخاصة بهما.

> أحد المعتقلين القاصرين المحتجز في سجن الدامون، يعاني من مرض كثرة المنسّجات لدى الأطفال (مرض يصيب العظام)، قال للمحامية التي زارته إنه منذ 7.10 يشعر بالجوع. قال إنه وقاصرون آخرون محتجزون معه يحصلون على كمية قليلة من الطعام، وهي كمية لا تكفي جميع المحتجزين في الزنزانة. بتاريخ 30.10.23، توجّهنا إلى مصلحة السجون بخصوص أحد السجناء المحتجزين في المركز الطبي لمصلحة السجون، وهو مريض بسرطان بدرجة متقدمة يتلقى العلاج الكيميائي ويعاني من انخفاض وزن الجسم أكثر من المقبول فيه من ناحية طبية، مطالبين بمعرفة ما إذا كان يحصل على الغذاء بكمية كافية وملائمة لحالته الصحية. لم يتم الرد على توجّهنا حتى الآن.

الرعاية الطبية للأسرى الفلسطينيين المُعرّفين على أنهم "أمنيين"، يشمل سكان غزة المُحتجزين من قبل الجيش

هذا الموضوع، يشمل بنية النظام الطبي لمصلحة السجون، تمّت تغطيته بشكل موسع في تقرير "مريض حتى انتهاء الإجراءات"[24] الذي نشرناه في عام ٢٠١٩. وقد تفاقمت الأمور - والتي هي أصلاً بشكلها الروتيني محفوفة بالفشل - بشكل أكبر منذ اندلاع الحرب.

في إطار النظام الطبي التابع لمصلحة السجون، تتوفر الرعاية الطبية الأولية للأسرى في العيادات الموجودة في كل سجن. ويتم توفير الطب المتخصص من قبل أطباء المستشفيات، الذين يأتون إلى داخل السجون، تحت إطار عمل العيادات المتخصصة أو في العيادات المتخصصة في المستشفيات التي يتم إحضار الأسرى إليها. يوجد مركز طبي واحد في مصلحة السجون في مجمع الرملة ("م.ر.ش." - المركز الطبي لمصلحة السجون). وهو ليس مستشفى، بل سجن، حيث يتم احتجاز السجناء الذين يعانون من حالات طبية معقدة، تحتاج

[24] https://www.phr.org.il/wp-content/uploads/2019/11/3736_imprisoned_Heb_digital-1.pdf

إلى إشراف طبي غير متوفر في سجن عادي. العديد من الإجراءات الطبية، بما في ذلك الاختبارات الطبية والاختبارات من قبل مختصّين، والفحوصات المخبرية والتصوير وحتى العمليات الجراحية، يتم إجراؤها بشكل روتيني في المستشفيات العامة.

الأطباء والمسعفون في عيادات السجن هم موظفو مصلحة السجون، وليسوا أعضاء في نقابة الأطباء أو أي نقابة مهنية أخرى للعاملين في المجال الطبي. لا يعملون تحت إشراف أيّ هيئة طبية، باستثناء النظام الصحي لمصلحة السجون نفسها. يؤدي هذا الوضع، حتى في الأوقات العادية، إلى أن تجد الطواقم الطبية نفسها في كثير من الأحيان، في حالة معضلة أخلاقية، تتعارض فيها مصلحة المريض مع متطلبات نظام السجن (مصلحة السجون). قد يؤدي هذا الوضع إلى انتهاكات خطيرة لقواعد أخلاقيات مهنة الطب من قبل الطاقم الطبي. وكما كُتب في التقرير، "يُعرف هذا الصراع في الأدبيات البحثية باسم "الولاء المزدوج" ويمكن العثور عليه أيضًا في الأنظمة الطبية المدنية، عندما تتصادم مصالح المريض أو المريضة مع اعتبارات نظامية واقتصادية مختلفة. إلا أن السجون تعتبر أماكن تؤدي إلى تفاقم المعضلة، بسبب كونها أنظمة هرمية وشاملة، وبسبب الصراع المتأصل بين المسجون والجهاز الذي يسجنه".[25]

لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب[26] ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،[27] اللتان استعرضتا الوضع في إسرائيل في عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٣ (على التوالي)، أوصتا بنقل مسؤولية النظام الطبي التابع لمصلحة السجون إلى نظام الصحة العامة في إسرائيل (وزارة الصحة أو صندوق التأمين الصحي – جمعية أطباء لحقوق الإنسان) من أجل ضمان صحة وسلامة الأسرى.

وفقًا لأمر مفوضية مصلحة السجون رقم ٠٤,٤٤,٠٠ – علاج طبي لسجين، والذي ينطبق أيضًا على الأسرى الفلسطينيين، "يجب فحص السجين الذي يصل إلى حجز مصلحة السجون من قبل مسعف خلال ٢٤ ساعة من دخوله، وخلال ٤٨ ساعة من قبل طبيب السجن. نتائج الفحص يتم تسجيلها في السجل الطبي المحوسب. عملية التسجيل تكون مصحوبة بتلقي تفاصيل طبية من السجين، يشمل الأمراض السابقة والأدوية التي يتلقاها والحساسية للأدوية، الإجراءات الطبية التي خضع لها، بما في ذلك العمليات الجراحية ودخول المستشفى، وجميع المعلومات الطبية المتعلقة بحالته الصحية".

[25] https://www.phr.org.il/wp-content/uploads/2019/11/3736_imprisoned_Heb_digital-1.pdf

[26] https://www.refworld.org/docid/57a99c6a4.html

[27] https://:2FPPRiCAq-%6QkG1d=enc?ashx.FilesHandler/SelfServices/org.ohchr.docstore/ hKb7yhsmEWpNSvYdhzky41dt2u3U42pgRZnxNUmLZkedIyH1dJfHDvgzBRxiPe0Y5JFFw1 6PRI38IEpHbhu1eHytboNq1SnopXpb98f3thq8gTtUBd

منذ أن أعلنت مصلحة السجون عن حالة الطوارئ، أفاد الأسرى الفلسطينيون عن حرمانهم من الحصول على الرعاية الطبية في السجن، وإلغاء العلاج الطبي في المستشفيات. باستثناء جزء صغير من المرضى ذوي الأمراض المزمنة، يتم منع الأسرى الفلسطينيين من الذهاب إلى العيادة ولا يتم فحصهم من قبل طبيب السجن.

منذ اندلاع الحرب، قامت جمعية أطباء لحقوق الإنسان بعدة توجهات إلى مصلحة السجون بخصوص المعتقلين الجدد من الضفة الغربية، الذين يعانون من أمراض مزمنة ويحتاجون إلى علاج طبي منتظم. في زيارات المحامي لهؤلاء المعتقلين وغيرهم، ظهر أنه لا يتم إجراء فحص طبي بواسطة مسعف خلال ٢٤ ساعة من دخول السجن ولا يتم إجراء نموذج تسجيل طبي. لم يتم تقديم العلاج الدوائي إلا بعد توجه جمعية أطباء لحقوق الإنسان بشأن ذلك، ولا يتم تنفيذ مراجعات من قبل طبيب على الإطلاق.

في العادة، التواصل بين الأسرى الفلسطينيين وسلطات السجن، بما في ذلك الطاقم الطبي، يتم بمساعدة ممثّل عن الأسرى. مع اندلاع الحرب، أعلنت مصلحة السجون في وسائل الإعلام أنّ "نظام مُمثل الأسرى" قد أُلغي، وليس واضحًا كيف يتم التواصل اليوم بين الأسرى الفلسطينيين والطواقم الطبية.

- ع. ح. سجين ذو ٥٠ عامًا، معتقل في سجن كتسيعوت، مريض بالسرطان وينتظر بدء العلاج الإشعاعي، أفاد للمحامي الذي زاره أنه ومنذ 7.10.23 لم يتمكن من رؤية طبيب السجن. ينتظر منذ أيلول (سبتمبر) تلقي العلاج الإشعاعي بسبب انتشار السرطان في جسده. إلى منتصف كانون الأول (ديسمبر) لم يتم تقديم العلاج له بعد.

- ن. أ. الذي يعاني من مشاكل في الجهاز الهضمي منذ سنوات، كان قد انتظر عدة أشهر لإجراء فحوصات لدى طبيب مختص قبل اندلاع الحرب، وكان الفحص قد تقرر موعده في شهر تشرين الأول (أكتوبر)، ولكن لم يتم إجراؤه بحجة أن الموعد قد ألغي بسبب حالة الطوارئ المعلنة في السجون.

- س. ط. وهو طبيب في مهنته، مريض بالسكري من النوع الأول (المعتمد على الإنسولين)، من سكان الضفة الغربية، اعتقل لمدة عشرة أيام نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر). خلال الأيام الأولى من اعتقاله، وفيها كان محتجزًا لدى الجيش، تمّ نقله إلى المستشفى بعد أن اشتكى لعدة أيام من آلام في صدره، حيث أجريت له هناك عملية قسطرة. وبعد إجراء القسطرة تم نقله إلى سجن مجدو. من شهادته يظهر أنه ورغم إجراء عملية قسطرة له، إلا أن طبيب السجن لم يفحصه ولو لمرة واحدة، كما أنه

كان يتلقى حقنة أنسولين واحدة في اليوم فقط، بدلاً من الحقن الثلاث المطلوبة لحالته.

في رد المسؤول الطبي الرئيسي لمصلحة السجون بتاريخ 22.10.23 على التوجه الذي قامت به جمعية أطباء لحقوق الإنسان، بخصوص سجين يحتاج إلى فحص من قبل طبيب متخصص، جاء: "على ضوء الوضع الأمني وتجنيد المتخصصين [للاحتياط]، حاليًا لا توجد عيادات متخصصة". توجه آخر من قبل أطباء لحقوق الإنسان حول هذا الموضوع، في تاريخ ١٣،١٢،٢٣، لم يتم الرد عليه إلى الآن.

في مقال نشرته "معاريف" بخصوص إدخال أسير فلسطيني إلى مستشفى بيلنسون، تم الإبلاغ من مصلحة السجون بالتالي: "بناء على توجيهات مفوضة السجون، فقد تمّ تقليص خروج الأسرى الأمنيين الذين يحتاجون إلى العلاج في مستشفيات مدنية قدر الإمكان، إلا في الحالات الاستثنائية التي لا مجال آخر فيها وبتوجيه من وزارة الصحة".[28]

إلى اليوم ليس واضحًا ما الذي يحلّ محل الرعاية الطبية المقدمة في العيادات المتخصصة في السجون والمستشفيات، هذا إن وجدت. بعض الحالات الطارئة ستصل على الأرجح إلى المستشفيات، إلا أنّ الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة قد تتدهور حالتهم ببطء دون أن يدرك الطاقم الطبي في مصلحة السجون الأمر في الوقت المناسب. يجب التذكر أن أطباء مصلحة السجون ليسوا أطباء متخصصين، وأنه لا يوجد بديل عن العيادات التخصصية أو التحويل للمستشفيات.

التحويلات للعلاج في المستشفيات

بالتوازي مع القيود التي فرضتها مصلحة السجون، وبالإضافة إلى تقليص العلاجات الطبية المتاحة للأسرى، منذ 7.10.23، ترفض بعض المستشفيات في إسرائيل، بتوجيه من وزارة الصحة، علاج الأسرى الفلسطينيين.

بتاريخ 11.10.23، نشرت صحيفة "واي نت"[29] أن المعتقلين المنتمين إلى حركة حماس يتعالجون في المستشفيات العامة إلى جانب المصابين جراء الهجوم على مستوطنات غلاف غزة. وفي اليوم نفسه، تمّ إرسال رسالة من وزير الصّحة إلى رئيس الحكومة يطلب فيها أن يقوم بالتوجيه بعدم علاج "الإرهابيين" في المستشفيات العامة في إسرائيل، بدعوى أن ذلك الأمر يضرّ بعمل المستشفيات وجهودها في معالجة ضحايا 7.10.23 ومصابي الحرب. في وقت لاحق من ذلك المساء، دخل أعضاء مجموعة لا فاميليا إلى مستشفى

[28] https://www.maariv.co.il/news/law/Article-1053112
[29] https://www.ynet.co.il/health/article/byjh7g4wa

شيبا وتنقّلوا بين الأقسام بحثًا عن مرضى في المستشفى من غزة. قامت المجموعة بترويع المرضى والطاقم الطبي على حد سواء. تدخُّل عناصر أمن المستشفى والشرطة لم ينجح في منع دخولهم وإحداثهم لأعمال الشغب في المكان. وفي النهاية تمّ القبض على ثلاثة من مسببي الشغب. [30] من خلال عدة حالات نشرت في وسائل الإعلام، ومن شهادات الطواقم الطبية داخل المستشفيات والتي ذكرت في الأخبار، يظهر أنه مباشرة وبعد الإعلان عن دخول أسرى فلسطينيين إلى المستشفيات، حدثت أعمال شغب فيها من قبل مواطنين معارضين لإدخالهم للمستشفى. في أعقاب هذه الأحداث، تم إخراج المرضى من المستشفيات، وهناك قلق من أنه قد تمّ حرمانهم من العلاج الطبي الضروري، الذي لا يمكن إعطاؤه إلا في إطار المستشفى. كان من المناسب أن تتلقى المستشفيات الدعم من الشرطة، وهو ما من شأنه كان أن يمنع أعمال الشغب هذه، ويتيح لها القيام بدورها وواجبها الأخلاقي، وتقديم العلاج لأي شخص يحتاج إليه، بغض النظر عن أصله أو عن أفعاله.

بتاريخ 12.10.23 نُشرت في موقع "ماكو" مقابلة مع البروفيسور أرنون أفيك، نائب مدير عام مستشفى شيبا، أيّد فيها دعوة وزير الصّحة بعدم إدخال الأسرى الفلسطينيين إلى المستشفيات لتلقي العلاج.[31] منذ ذلك الحين وحتى اليوم، نُشرت في وسائل الإعلام تصريحات عن مستشفيات أخرى منها إيخيلوف وهداسا وشامير، عن أنه لم، ولن يتمّ استقبال أسرى فلسطينيين لديها للعلاج.[32] بتاريخ 18.11.23 نُشر في "معاريف" أنّ معتقلاً ينتمي لحركة حماس، شارك في الاعتداء بتاريخ 7.10.23، كان يتلقى العلاج في مستشفى بيلنسون. ذكر الخبر أنّ المستشفى تصرّف بشكل مخالف لتعليمات وزارة الصحة. [33] من جانبه، حمّل المستشفى المسؤولية لوزارة الصحة، التي تحدد هي أين يتم نقل معتقلي حماس. على حد علمنا فإن وزارة الصحة لم تعطِ ردًّا.

تجدر الإشارة بشكل إيجابيّ إلى أنّ مكتب الأخلاقيات التابع لنقابة الأطباء الإسرائيلية أصدر نداءً إلى الأطباء جاء فيه أن "الأطباء الإسرائيليون ملتزمون بالمعاهدات الدولية وقواعد أخلاقيات مهنة الطب وإعلان جنيف (قسَم الأطباء)".[34] وجاء في النداء أنّ الأطباء سوف يقدّمون العلاج اللازم في المستشفيات وفي مصلحة السجون أو لدى الجيش، حسب الحاجة الطبية فقط، وأنّه ليس من دور الأطباء معاقبة المرضى. ولكن يبدو أن هذا النداء قد سقط على آذان صمّاء، لأن المستشفيات لا تزال مستمرة في الرفض.

30 https://www.ynet.co.il/news/article/byjrk8vwt

31 https://www.mako.co.il/tv-morning-news/articles/Article-ebc92db51022b81027.htm

32 https://doctorsonly.co.il/2023/10/297624/?hilite=%27%D7%A1%D7%99%D7%A8%D7%91%D7%95%27%2C%27%D7%9C%D7%98%D7%A4%D7%9C%27%2C%27%D7%91%D7%9E%D7%97%D7%91%D7%9C%27%2C%27%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%9E%D7%A7%D7%95%27

33 https://www.maariv.co.il/news/law/Article-1053112

34 توجه بتاريخ 12.10.23 من الدكتور يوسي فالفيش، رئيس مكتب الأخلاقيات في نقابة الأطباء.

خلافًا لنقابة الأطباء، فإن وزارة الصّحة لم تتحرك لإصلاح ما صُرّح به من قبل الوزير والمستشفيات، ولم تقل شيئًا عن ضرورة الحفاظ على مبادئ القانون والأخلاق، ومعالجة كل إنسان بحسب الحاجة الطبية، وليس بحسب أصله أو أفعال ارتكبها. بتاريخ 13.10.23، نُشر بيان لوزارة الصحة في "واي نت"[35] جاء فيه أن المعتقلين من غزة سيتم علاجهم في منشأة طبية تابعة للجيش وأنّ وزارة الصّحة تساعد في إنشاء هذه المنشأة وتشغيلها. وذُكر كذلك في الخبر أنّه سيتم بناء المنشأة بالقرب من معسكر سدي تيمان، الواقع شمال بئر السبع.

بتاريخ 28.10.23، نُشر خبر في "معاريف"[36] حول إجراء خارج عن المألوف، نشرته إدارة إحدى المستشفيات في وسط البلاد، بشأن استقبال معتقل فلسطيني للفحص والعلاج في غرفة الطوارئ. وذُكر أن نشر هذا الإجراء أثار ضجة وغضبًا بين طواقم التمريض في العديد من المستشفيات. في المقال تمّ وصف حادثة وصول قاصر يبلغ من العمر 10 عامًا إلى غرفة الطوارئ برفقة جنود، الممرضة التي كان من المفترض أن تعالجه رفضت ذلك. غضب منها أحد الأطباء فادّعت أنّ الرّفض نابع من مشاكل هرمونية. اقتربت ممرضة أخرى من المكان، سحبت الأنبوب الوريدي من ذلك القاصر وطالبت بإخراجه من المستشفى.

منذ الأسابيع الأولى للحرب، توجّهت جمعية أطباء لحقوق الإنسان لوزارة الصحة ولنقابة الأطباء في إسرائيل، بسؤال عن مكان علاج الأسرى الفلسطينيين، وخصوصًا المعتقلين من غزة، الذين يحتاجون إلى علاج لا يمكن توفيره سوى في المستشفيات. من خلال الردود التي تلقيناها كان واضحًا أنّ الموضوع لم يتم تسويته. نقابة الأطباء أجابتنا بأن مصلحة السجون قد أنشأت مستشفى لغرض علاج المعتقلين، لكن من استفسار لجمعية أطباء لحقوق الإنسان مع مصلحة السجون، تبيّن أنه لم يتم افتتاح مثل هذا المستشفى. لم يصل أيّ رد من وزارة الصّحة حتى تمّ تقديم إجراء "ما قبل الالتماس لمحكمة العدل العليا" من قِبل أطباء لحقوق الإنسان. بعد تقديمه، وصل رد وزارة الصحة، وكان نصُّه: "فيما يتعلق بالأسرى من غزة، تمّ ترتيب استجابة طبية مناسبة تتوافق مع الحاجة الطبية، وتلبي المعايير المعهودة بحسب القانون الدولي وبما هو مقبول في أوقات الحرب".

إن حقيقة اعتماد قواعد إحالة وعلاج منحرفان بشكل كبير عن المألوف في القواعد المهنية والأخلاقية هي أمر مقلق في حد ذاته، وعواقبها على المرضى وخيمة. بالإضافة إلى ذلك، من المهم ذكر أن هذا الانحراف، كطبيعة الحال مع أي انحرافات أخرى، لها عواقب على ما هو أبعد من المجموعة السكانية التي تمّ تحديدها هي ذاتها. على سبيل المثال، دعوة وزير الصحة

35 https://www.ynet.co.il/news/article/hjglzc8b6

36 https://www.maariv.co.il/news/health/Article-1048135

جهازَ الصحة العامة إلى عدم علاج "الإرهابيين" يؤثر على جميع الأسرى الفلسطينيين، حيث إن الطاقم المعالج قد صار موجودًا في جو من رفض تقديم العلاج، ولا يميّز بين من اعتقل على خلفية الحرب وبين أسرى فلسطينيين آخرين. إن رفض وزارة الصحة التراجع عن هذه الدعوة وتوجيه المستشفيات للعمل وفق قواعد أخلاقيات مهنة الطب والقانون، ومعالجة كل شخص يحتاج إلى العلاج، يفتح المجال للتمييز بين المرضى في المستشفيات على أساس الأصل والأفعال، وهذا أمر مخالف للقانون في إسرائيل. إنّ المشاعر الصعبة لدى الطواقم الطبية في المستشفيات، في أعقاب الهجوم على مستوطنات غلاف غزة مفهومة، وبالرغم من ذلك فقد خرجت من المجتمع الطبي أصوات تصرّ على واجب تقديم العلاج رغم الصعوبات العاطفية. إن رؤساء النظام الصحي والمستشفيات بالتحديد، من كان ينبغي عليهم إعادة الطواقم إلى المعايير المهنية والأخلاقية، هم في الواقع من يشعلون النار.

على الرغم من الاستجابات التي تلقيناها وعلى الرغم من تصريح نقابة الأطباء في إسرائيل حول هذا الموضوع، إلا أنه وبين 22.10.23 و 18.11.23 توفي أربعة معتقلين فلسطينيين خلال احتجازهم لدى مصلحة السجون. كان اثنان منهم يعانيان من مشاكل طبية مزمنة، وهنالك شك بأنهما قد توفيا بسبب الإهمال الطبي. محتجزٌ واحد من بين اثنين من سكان غزة اللذان كانا محتجزان لدى الجيش وتوفيا أثناء احتجازهما لديه، كان يعاني أيضًا من مرضٍ مزمن.

المستشفى الميداني "سدي تيمان"

بعض المعتقلين من غزة منذ 7.10.23 محتجزون في معسكر الجيش سدي تيمان. وبجوار المعسكر، تم إنشاء مستشفى ميداني حيث تم علاج هؤلاء المعتقلين فيه. تتم إدارة المستشفى بشكل مشترك من قبل الجيش ووزارة الصّحة. من الطبيعي أن خيارات العلاج في المستشفى الميداني أقل من تلك الموجودة في مستشفى عادي، وهو غير مهيأ لتقديم جميع العلاجات التي يمكن أن تقدمها المستشفيات المدنية. على ضوء ذلك، وفي ظل رفض المستشفيات تقديم العلاج للأسرى الفلسطينيين، فإن هناك قلق حقيقي على صحتهم، بل وحتى على حياتهم.

في تاريخ 19.12.23، وزّعت وزارة الصحة "دليل لتقديم العلاج الطبي للمقاتلين غير الشرعيين في منشأة سدي تيمان". من المفترض أن تنظم هذه الوثيقة كيفية علاج المعتقلين من غزة في مستشفى "سدي تيمان" الميداني، لكنها في الواقع تقلل من المعايير المهنية والأخلاقية بكل ما يتعلق بالرعاية الطبية والعلاقة بين الطبيب والمريض. بالإضافة إلى ذلك، هناك تخوّف من أن يكون الغرض من هذه الوثيقة بشكل أساسي هو حماية الأطباء العاملين في هذا المستشفى من دعاوى قضائية مستقبلية.

تشير الوثيقة إلى أن المعتقلين الذين يتمّ علاجهم هم في وضع مقاتلين غير شرعيين. إن مجرد الإشارة إلى الوضع القانوني لهؤلاء السّجناء في وثيقة تهدف إلى تنظيم علاجهم الطبي تبدو غريبة، لأن قواعد أخلاقيات الطب والقانون في إسرائيل والعالم تُلزم بأن يحصل كل شخص على علاج طبي يحافظ على صحته، بغض النظر وبلا علاقة لوضعه القانوني.

القوى العاملة: بحسب الوثيقة، يعمل في المستشفى طبيب مسؤول وطاقم من أصحاب المهن الطبيّة. هناك قلق من أن يكون الطبيب المسؤول هو الطبيب الوحيد في المنشأة، وأن يؤدي هذا الأمر إلى عدم تلبية احتياجات مئات المعتقلين من غزة، المحتجزين في المنشأة العسكرية المجاورة للمستشفى، والذين من بينهم يوجد جرحى ومصابون بأمراض مزمنة.

سريّة هوية المُعالج: كُتب في الوثيقة أنّه من الضروري عدم الكشف عن هوية الطاقم المعالج بشكل تامّ: يُسمح لأفراد الطاقم الطبي بالتعريف عن مهنتهم واختصاصهم فقط، ولا يُسمح لهم بالتوقيع على أي وثيقة باسمهم أو بأية تفاصيل تخصّهم. إن هذا الطلب، بعدم الكشف عن هوية الأطباء، إلى جانب حقيقة أن الوثيقة لا ترى مشكلة في إبقاء المرضى محتجزين وهم مكبلي الأيدي ومعصوبي الأعين، وأحيانًا في ظروف صحية صعبة، لهو دليل على أن واضعي الوثيقة شعروا بالخشية على سلامة الأطباء، سواء من مواطنين إسرائيليين أو من هيئات دولية قد ترغب في محاكمتهم مستقبلاً.

التوثيق في السجلات الطبية: في الوثيقة، لم يتم على الإطلاق ذكر ضرورة الحفاظ على قواعد أخلاقيات الطب والتوثيق والإبلاغ عن تعذيب أو سوء معاملة قد تعرَّضَ لها المعتقلون. بالإضافة إلى ذلك - هناك أمر آخر مخالف لقواعد الأخلاق، بل ولقانون حقوق المريض الذي ينطبق على كل مريض بغض النظر عن وضعه، وهو منح الإذن بنقل المعلومات الطبية الخاضعة لواجب السرية إلى سلطات منشأة السجن، وليس فقط إلى الطاقم الطبي، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة من المريض.

بحسب الوثيقة، فإن وزارة الصّحة موافقة دون تحفّظ على أن يقوم الطاقم الطبي بمعالجة الأشخاص المحتجزين في ظروف تُشكّل تعذيبًا، وهم مكبلي الأيدي ومعصوبي الأعين طوال ساعات اليوم، بلا تبليغ عن ذلك. بحسب المكتوب، فإن القيود الجسدية لا تنقص من القدرة على إعطاء موافقة واعية. عندما يتطلب الأمر علاجًا طبيًا ولا توجد موافقة من المريض، فلا يلزم الحصول على موافقة ثلاثة أطباء، إلا إذا كان ذلك ممكنًا.

تنص الوثيقة أيضًا على أنه يُسمح في هذا المستشفى الميداني بإجراء عمليات جراحية بمستوى مماثل لـ "جراحة معتدلة"، وفقًا لتقدير المسؤول

الطبي الكبير -المسؤول- في المنشأة الطبية، وأن إجراء التخدير العام يتم *قدر الإمكان* بمشاركة طبيب تخدير. غيرُ واضحٍ ما الذي سيتم فعله في حال لم يتوفّر طبيب تخدير.

إن هذه الوثيقة مقلقة سواء لما كُتب فيها أو لما تم اختيار عدم كتابته. فهي تسمح بانحرافٍ صارخٍ عن قواعد الأخلاق، ولا تشرح السبب من وراء هذا الانحراف. لا يوجد أي ذكرٍ على الإطلاق لواجب تقديم رعاية مهنيّة وذات جودة، أو الحفاظ على علاقة مُعالج - مُتعالِج، حيث لا يوجد أيّ توقع للقيام بهذا الواجب. فهكذا وعلى سبيل المثال، من المؤكد أن الطبيب/ة الذي/التي ي/تفحص سجينًا معصوب العينين ومقيد اليدين، لا يمكنه/ا إنشاء علاقة ثقة مع المريض. في مثل هكذا وضع من الصعب أن نتصور أنه سيتعرف على أية علامات عنف أو أن يحذر من وجودها. إن الهوية المجهولة بشكل تام التي يعمل المعالج من خلفها، تعني أيضًا الحصانة الكاملة من أي شكوى تتعلق بانتهاك أخلاقي. في الواقع، إنها ليست حتى حالة من الولاء المزدوج - أي التحيّر بين متطلبات النظام الأمني والالتزام تجاه المريض - حيث إن الولاء تقرّر في هذه الوثيقة وهو معطى بالكامل للنظام الأمني على حساب المريض. في وضع كهذا الوضع، لا وجود حتى لادّعاء بالحفاظ على صحة السجين. تشهد التجارب السابقة من حالات مماثلة في العالم، أنّ الثّمن بحياة الإنسان وانتهاكات أخلاقيات الطب يكون مرتفعًا. وتعلّمُنا التجاربُ السابقة كذلك أنّ المجتمع الطبي لا يعود إلى رشده واتزانه، هذا إن عاد، إلا بعد انتهاء الأزمة، ولا يستيقظ في الوقت المناسب لحماية مرضاه.

معاملة وحشية ولا إنسانية ومهينة ترقى إلى مستوى التعذيب

بعد أن نجح محامون من منظمة أطباء لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى في زيارة بعض السجون، بدأت تتوالى شهادات عديدة تفيد بأن حراس السجون يستخدمون العنف الشديد ضد جميع الأسرى الفلسطينيين منذ 7.10.23. وفي عشرات الشهادات التي تمّ جمعها من قبل المحامين، قيل إن حراس السجون يختارون في كل مرة زنزانة واحدة أو اثنتين في المهجع، يدخلون وهم مزودون بالهراوات ويضربون الأسرى في الزنزانة بوحشية دون أن يكون قد حصل أي استفزاز من جانب الأسرى. حقيقة أنه تم الإبلاغ في بعض السجون عن أن مثل هذا الدخول إلى المهاجع يتمّ في أيام ثابتة، تدلّ على أن هذا العنف ممنهجٌ ولا يتعلق بسجانين تجاوزوا الحد. كما فقد روى الأسرى عن

اعتداءات شملت الضرب والصفعات والركلات وكانت تحدث بشكل دائم، في كل مرة يخرجون فيها من الزنزانة أو أثناء نقلهم من سجن إلى آخر، وأيضًا ضد أشخاص مرضى وذوي إعاقات.

تحدّث الأسرى عن معاملة مهينة وعن امتهانٍ شديد، يشمل الاعتداءات الجنسية والتحرش. المعتقلون الجدد قالوا إن سجانو مصلحة السجون يجبرونهم على تقبيل العلم الإسرائيلي، ومن يرفض يتم الاعتداء عليه بعنف شديد. جزء من الشكاوى حول العنف والاعتداءات تمّ تقديمها من قبل محامين مختلفين أمام قضاة الاعتقال في المحاكم العسكرية، كما رأى القضاة آثار الضرب على أجساد المعتقلين. باستثناء قائمة ملاحظات تمّ تقديمها للفت انتباه مصلحة السجون، اختار القضاة عدم اتخاذ أي خطوة لوقف ما يحدث وحماية حقوق المعتقلين، وقد قمنا نحن ومنظمات أخرى بعرض شهادات قاسية عن أعمال عنف وانتهاكات تصل إلى مستوى التعذيب أمام المحكمة العليا في إطار محكمة العدل العليا 23-7753، لكنها لم تتلق ردًا حقيقيًا من قِبل المحكمة.

في الماضي، وبحسب إجراءات مصلحة السجون، كانت كل إصابة تلحق بأي سجين يتم توثيقها في عيادة السجن، بواسطة صورة ووصف شفهي من قبل طاقم العيادة، بينما الإصابات التي تحدث مؤخرًا لا يتم توثيقها على الإطلاق. ويشكو المعتقلون أيضًا من أنه وحتى بعد تعرضهم لإصابات خطيرة، فإنه لا يتم الرد على طلباتهم بتقديم المساعدة الطبية.

لتوضيح الشهادات القاسية للأسرى والمعتقلين، ننقل هنا بعضًا منها مثلما صدرت منهم:

- **أ. أ. مركز مصلحة السجون الطبي**

- *تمّ اعتقالي بتاريخ 9.10.23 بعد إطلاق النار عليَّ من قبل الجيش. بعد الاعتقال، دخلت المستشفى لمدة أربعة أيام. في اليوم الأخير تعرضت للاعتداء من قبل مستوطنين في المستشفى، ولهذا السبب تقرّر نقلي إلى السجن.*

- *خلال الأيام الأربعة التي قضيتها في المستشفى، تعرّضت لاعتداء شديد من قبل الجنود الذين كانوا يحرسونني، وقام أحدهم بتصوير وتوثيق الاعتداء الذي قام به أصدقاءه. قام أحدهم بخنقي بواسطة وسادة وضربني برجلي المصابة. كنت مقيد اليدين والقدمين، وحدث حتى أنهم ربطوا يدًا بيد أو رِجلًا برِجل بالأصفاد وسحبوني بواسطتها.*

- *بعد أن هاجمني مواطنون في اليوم الأخير، جاء رجال شرطة لأخذ إفادة، لكنهم هم أيضًا اعتدوا عليّ وصفعوني.*

- *بعد ذلك تم نقلي إلى المركز الطبي لمصلحة السجون، وهناك أمضيت فترة طويلة في الحبس الانفرادي، في ظروف قاسية. الطعام كان غير صالح للأكل. الضابط المسؤول وآخرون قاموا بضربي عدة مرات في داخل الزنزانة. أثناء تلقي العلاج الطبي، هددني أحد حراس السجن بأنه "سيشرب من دمي" بعد أن صفعني على خدي. كنت جريحًا والدماء تلطّخ ملابسي، لكنهم لم يسمحوا لي بتبديل الملابس، وكذلك لم يعطوني ضمادة للجرح. كانت الزنزانة بأكملها متسخة بالدم.*

- *أُصبت في فخذي الأيسر وقاموا بتركيب بلاتين في رجلي. بسبب عنف الجنود والمحققين الذين ضربوا رجلي وشدوها عدة مرات، أخشى أن أكون قد تعرضت لمزيد من الضرر، وأن حالتي الطبية قد تفاقمت.*

- *عند وصولي إلى المركز الطبي لمصلحة السجون قاموا بإجراء تصوير لي. بعد أسبوعين جاء طبيب السجن وأخبرني أنني بحاجة إلى عملية أخرى، ولكن بسبب الحرب لا يمكن إجراؤها.*

- *مضى عشرين يومًا ولم أتلق الدواء، وأنا أخشى حدوث التهاب في مكان جرح العملية. أشعر بألم شديد خلال الليل وكذلك عندما أقوم بتحريك رجلي. لقد مضى عشرين يومًا ولم يقم طبيب السجن بفحصي.*

- *أتحرك بمساعدة العكازات. طلبت الحصول على ضمادات ويود لتغيير الضمادة في مكان جرح العملية، لكنهم رفضوا اعطائي.*

أ. ب. كتسيعوت

- *في بداية العدوان ومنذ اليوم الأول قاموا بقطع الماء والكهرباء بشكل كامل عن المهجع الذي كنت محتجزًا فيه، وهو مهجع الخيمة، باستثناء ساعة ماء يوميًا. قاموا بتشغيل أجهزة مسلاط ضوئي (بروجكتر) موّجهة إلى الخيام وإلى الساحة أثناء الليل. وقاموا بمصادرة جميع الأغراض والأجهزة الكهربائية.*

- *بعد خمسة أيام قاموا بنقل جميع الأسرى إلى مهجع آخر. تم تقييد أيديهم وأرجلهم جميعًا واقتادوهم إلى البوسطة (مركبة نقل - أطباء لحقوق الإنسان). أثناء المغادرة، وقف السجانون في صفّين على طول الطريق، طول الصفين حوالي ٥٠ مترًا، واعتدوا علينا بالصفعات والهراوات واللكمات في جميع أنحاء أجسامنا. البوسطة تحتوي وتنقل عادة ١٨ سجينًا، لكنهم أدخلوا إليها ٣٦ سجينًا. كان الجو حارًا جدًا ولم يكن هناك هواء. تركونا في البوسطة لمدة ساعة وربع تقريبًا، على الرغم من أن الطريق نفسها*

استغرقت دقيقتين فقط، إلا أن السجانون تركونا في المركبة وغادروا. وفي هذه الحادثة أغمي على اثنين من السجناء من شدة الضغط والحرارة في البوسطة. لم يتم أخذهما للعلاج وقام حراس السجن بسحبهم على الأرض لإخراجهم من البوسطة، أمسكوا بهم من الأصفاد وسحبوهم على الأرض وظهورهم إلى الأسفل.

- وصل ٧٥ سجينًا إلى المهجع الجديد. كان المهجع خاليًا تمامًا، وصادروا جميع ممتلكاتنا، بما في ذلك الملابس والأحذية.

- لمدة ٤٢ يومًا لم نخرج إلى الساحة على الإطلاق (ساعة من التهوية التي على مصلحة السجون السماح بها بموجب القانون – أطباء لحقوق الإنسان). في المهجع الجديد لا يوجد حمامات في الزنازين، بل في الساحة فقط، لذلك منعونا من الاستحمام وتغيير الملابس لمدة ٣٠ يومًا. طبعًا المقصف (الكانتينا) والمغسلة تمّ اغلاقهما منذ اليوم الأول.

- بشكل منهجي، كل يوم أثناء عملية عد السجناء، تدخل قوة من وحدة متسادا وتهاجم السجناء في واحدة من الزنازين. في كل عملية عدّ للسجناء كانوا يختارون زنزانة واحدة ويعتدون على السجناء فيها.

- تعرضت الزنزانة التي كنت محتجزًا فيها للاعتداء في اليوم السابع عشر. كان فيها عشرة سجناء. دخلت قوة مكوّنة من ١٨ سجّانًا وأجبرونا على الركوع على ركبنا على الأرض وأيدينا خلف رؤوسنا ورؤوسنا بين أرجلنا. كان معهم كلب يمر على ظهور السجناء، ثم دخل السجانون مع العصي وضربونا بسعار القَتل. استمر الضرب حوالي خمس دقائق. كان لجميع السجناء كدمات على أجسادهم، أحد السجناء أصيب بكسر في إبهامه، بينما شعر سجين آخر بأن ضلوعه مكسورة. لم يخرجنا السجانون إلى العيادة، ونحن لم نطلب خوفًا من اعتداء آخر.

- بعد انقضاء ٣٠ يومًا، تمّ نقلنا مرة أخرى إلى مهجع آخر. مرة أخرى مثل المرة الأولى تم الاعتداء علينا من قبل حراس السجن. هذه المرة تم ضربنا بطريقة وحشية في غرفة الفحص، بالعصي والضرب والركلات في الأرجل والظهر والرأس.

- في المهجع الجديد لدينا نفس الظروف، ولكن يوجد حمام للاستحمام داخل الغرفة. يتم تشغيل الكهرباء والإضاءة بعد الساعة ١٨:٠٠-١٩:٠٠ مساءً. هناك مياه جارية، ولكن الماء الساخن للاستحمام متاح فقط لمدة ربع ساعة في اليوم، وأحيانا لا يتوفر على الإطلاق.

- أثناء إحدى عمليات العدّ، بينما كنا راكعين على الأرض، اقتحمت وحدة من

السّجانين الزنزانة. لم يضربوا الجميع، بل اختاروا أحد السجناء ومباشرة لكموه بقبضاتهم على رأسه. ركل ضابط العدّ رأس السجين من الخلف بالحذاء وأصابه بالدوار. بعد ذلك جاء المسعف وأعطاه أكامول.

- الآن ليس لدينا ما يكفي من الملابس أو الأغطية، أزالوا النايلون عن النوافذ ولا يوجد عليها سوى القضبان، والجو بارد جدًا بدون ملابس وبطانيات. لم نطلب معاطفًا خوفًا من أي اعتداء.

- يحضرون لنا ثلاثة أرغفة من الخبز لكل عشرة سجناء، مع ٢٠-٣٠ غرامًا من اللبنة على الإفطار. لوجبة الغداء يحضرون طبقًا من الأرز وكوبًا من الحساء وثلاث حبات بطاطس، وفي وجبة العشاء اثنتان من النقانق وبيضة وخيارة وجزرة لكل سجين.

- قام السجانون بكتابة الشتائم والكلمات المهينة على جدران الزنازين (أبناء عاهرات، أنتم كلاب حماس، إلخ).

- بخصوص الأسير المتوفي ثائر أبو عصب، سمعنا أن غرفته تعرضت للضرب في زنزانته، وأنه تعرض للضرب بالعصا خلف الأذن.

- باختصار، الحياة في السجن تشبه الحياة في سجنيّ أبو غريب وغوانتانامو.

- أرغب في تقديم شكوى، ولكني أخشى الانتقام. قلقٌ للغاية مما سيؤول إليه مصيرنا.

3) أ. ج. كتسيعوت[37]

- تعرضنا أنا وآخرون لعنف ممنهج ويومي في سجن كتسيعوت اعتبارًا من ١٤,١٠,٢٣. كان السجانون يدخلون الزنزانة ويضربون الجميع دون استثناء بالعصي وبأي شيء يكون في أيديهم. في تاريخ ١٥,١٠,٢٣ كان هناك حادث صعب للغاية، عندما دخل سجّانو وحدات خاصة إلى الزنازين، دمروا ومزقوا كل شيء، وشتموا الجميع بشتائم ذات طابع جنسي، مثل "أنتم عاهرون"، "سوف نضاجعكم جميعًا"، "سوف نضاجع أختك وزوجتك" و"سوف نتبول على فراشكم". في ذلك اليوم أدخلني السّجانون إلى الحمام وبالوا علي. بالإضافة إلى ذلك، كان السّجانون يقومون بعمليات تفتيش ونحن عراة وباستخدام العنف، ويُدخلون حوالي ١٢ سجينًا في حجرة مرحاض صغيرة لتصبح مكتظة بكثافة عالية. كان السّجانون يهددون بالسلاح ويقولون إنهم سيقتلون السجناء عندما كانوا يدخلون الزنازين. كنت شاهدًا على عدة حالات من التحرش الجنسي، حيث أجرى الحراس تفتيشًا عاريًا للسجناء،

[37] تم جمع الشهادة من قبل اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل.

ألصقوا السجناء العراة ببعضهم البعض، أدخلوا جهاز الألمنيوم المستخدم للتفتيش في مؤخرات السجناء. في واحدة من الحوادث، مرّر السّجانون بطاقة داخل مؤخرة أحد السجناء. كل ذلك أمام عيون السجناء الآخرين والسجانين، الذين عبروا عن فرحتهم بأذية السجناء.

بالإمكان التعرف على العقلية العنيفة والمستهترة لحراس سجون مصلحة السجون تجاه السجناء الفلسطينيين من حادثة وقعت في 30.10.23 في سجن مجدو. يظهر من التقارير في الإعلام أنّ قاصرين في أحد مهاجع السجن حاولوا إنزال العلم الإسرائيلي الذي عُلق في المهجع من قبل مصلحة السجون. ردًا على ذلك، قامت مصلحة السجون بتجنيد سجناء يهود لمساعدتها، وبرفقتهم داهمت زنازين القاصرين. بحسب التقارير، فقد تم فرض عقوبات غير مسبوقة على القاصرين. حيث ومن بين أمور أخرى، تمّت مصادرة فراشي الأسنان ومعجون الأسنان، وتمّ إدخالهم إلى زنزانة حبس انفرادي، وتركوا هناك ولم يكن معهم سوى فراش والملابس التي كانوا يرتدونها. بعد ذلك أقيمت صلاة الظهر اليهودية داخل المهجع الأمني وأعيد العلم إلى مكانه. الأسرى اليهود الذين شاركوا في المداهمة تلقوا فيما بعد بطاقة شكر من إدارة السجن.[38]

بحسب تقارير في وسائل الإعلام، فإن المعتقلين من غزة الذين تمّ تعريفهم على أنهم من مقاتلي حماس، محتجزون في ظروف تعتبر وفقًا للمعاهدات الدولية تعذيبًا ومخالفة للقانون. يتم احتجازهم في مهاجع وحتى في منشآت منفصلة عن بقية المعتقلين الفلسطينيين، بعضهم في الحبس الانفرادي، مكبلي الأيدي طوال ساعات النهار ومعصوبي الأعين دائمًا.[39] خلال زيارة لوزير الأمن القومي لأحد السجون التي تمّ نقل معتقلين من غزة إليها، قال ممثلو مصلحة السجون لوسائل الإعلام إن النشيد الوطني "هتيكفا" يتم عزفه في مهاجعهم طوال ساعات النهار.

حوادث وفاة الفلسطينيين في السجون

حتى الآن، نُشر في وسائل الإعلام خبر وفاة أربعة أشخاص أثناء اعتقالهم لدى مصلحة السجون خلال شهر واحد. اثنان منهما معتقلان جديدان من الضفة الغربية، والاثنان الآخران من السجناء القدامى. توفي اثنان في سجن مجدو، الذي وردت عنه تقارير عن أعمال عنف شديدة من قبل السجانين، وواحد في سجن عوفر وواحد في سجن كتسيعوت، والذي وردت عنه أيضًا تقارير عن سوء معاملة وعنف شديد ضد السجناء الفلسطينيين. أيضًا، في الأسابيع الأولى من الحرب، توفي شخصان من غزة كانا موجودان بشكل قانوني في إسرائيل في

[38] https://kan.org.il/content/kan-news/local/596473/
[39] https://posta.co.il/article/333432121/

٧,١٠، وتم سجنهما من قبل الجيش، لكن لم يتم لفت انتباه الجمهور إلى ذلك إلا بعد توجه قامت به صحيفة "هآرتس".[40] لم يتم نشر أسمائهم وظروف موتهم بشكل رسمي على الإطلاق، ولم يتم إخبار عائلاتهم أو أية جهة من قِبلهم. علمت عائلاتهم بوفاتهم من أشخاص كانوا محتجزين معهم في معتقلات الجيش وتم إطلاق سراحهم.

هنا أسماء السجناء والمعتقلين الذين ماتوا في السجن وكل ما تمت معرفته عن ظروف وفاتهم:

- عمر دراغمة، ٥٨ عامًا من مدينة طوباس، أعتقل بتاريخ 9.10.23، تم احتجازه في سجن مجدو وتوفي بتاريخ 23.10.23. قبل يوم من وفاته، عُقدت جلسة في المحكمة عبر الفيديو في قضيّته، أبلغ خلالها محاميه أنه بخير. كان عمر يعاني من مشاكل في القلب، ووفقاً لتقرير مصلحة السجون فقد اشتكى من ألم في ساقيه يوم وفاته وتوفي بعد وقت قصير من ذلك.

- عرفات حمدان ٢٥ عامًا من قرية بيت سيرا الواقعة غرب رام الله، اعتقل بتاريخ 22.10.23، احتجز في سجن عوفر، وتوفي بتاريخ 24.10.23. كان عرفات يعاني من مرض السكري من النوع الأول المعتمد على الأنسولين، وكان يحتاج إلى علاج منتظم بحقن الأنسولين.

- عبد الرحمن مرعي، ٣٣ عامًا، من سكان الضفة الغربية، اعتقل في شباط (فبراير) ٢٠٢٣ وتوفي بتاريخ 13.11.23 في سجن مجدو.

- ثائر أبو عصب، ٣٨ عامًا وقت وفاته، اعتقل عام ٢٠٠٥ وتوفي في سجن كتسيعوت. تم نشر خبر بوفاة ثائر بتاريخ 19.11.23.

بناء على طلب أهالي المتوفين، شارك طبيب من جمعية أطباء لحقوق الإنسان في تشريح ثلاث جثث من أصل أربعة - الحالتان اللتان وقعتا في سجن مجدو والحالة التي وقعت في سجن عوفر. لم تكن عمليات التشريح في حد ذاتها كافية من أجل تحديد سبب الوفاة، وكان يجب إجراء فحوصات إضافية في معهد علم الأمراض.

ملخص التشريح الأولي الذي أعدّه طبيب جمعية أطباء لحقوق الإنسان، والذي شارك في تشريح جثة عبد الرحمن مرعي، تم تسليمه إلى الأسرة ونُشر من قبلها. يُظهر الملخص أنه تم العثور على آثار عنف على جثة عبد الرحمن، حيث تم كسر ضلوع في الجانب الأيسر وعظمة القص، وعلى الظهر والأرداف واليد

[40] https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-11-13/ty-article/.premium/0000018b-c909-d63d-ab9f-e92988b10000

اليسرى والفخذ الأيسر، والجانب الأيمن من الرأس والرقبة كانت ظاهرة علامات خارجية للضرب. ولم يكن عبد الرحمن يعاني من أي مشكلة طبية قبل وفاته، ويفترض أنه توفي نتيجة للضرب. إن هذه النتائج تؤكد شهادة أحد السجناء الذي كان محتجزًا مع عبد الرحمن في زنزانة، وأُطلق سراحه بعد أيام قليلة من وفاته. حيث قال السجين إنه وقبل وفاته بأسبوع، تعرّض عبد الرحمن لاعتداء شديد من قبل السجانين، وتم أخذه بعد ذلك على الفور من الزنزانة. منذ ذلك الحين وحتى إعلان وفاته، لم يره أحد من زملائه في الزنزانة.

في تشريح الجثتين الأخريين اللتان حضرهما طبيب من جمعية أطباء لحقوق الإنسان، لم يتم العثور على أية علامات عنف على الجثتين، لكن حقيقة أن المتوفيين كانا يعانيان من مشاكل صحية، تثير قلقًا من أن تكون وفاتهما ناجمة عن إهمال طبي. التشريح الرابع، لجثة ثائر أبو عصب، تم تنفيذه دون أن يكون قد تلقى ذويه أو المحامي الذي يمثله تحديث بالأمر، ولكن على ضوء النتائج الخطيرة التي وجدت فيه، تم فتح تحقيق في أسباب الوفاة. وُجّهت للمشتبه بهم بالتسبب في وفاته، تهم الإصابة والضرر في ظروف مشددة وعرقلة التحقيق، وقد تم التحقيق مع ١٩ من حراس السجن للاشتباه في تورطهم في الفعل.[41]

من خلال شهادة وصلت إلى جمعية أطباء لحقوق الإنسان، يظهر قلق من أن حالة وفاة إضافية واحدة على الأقل قد حدثت في منشأة الاحتجاز العسكري على حدود غزة. توجهت جمعية أطباء لحقوق الإنسان لمعهد علم الأمراض ووزارة الصحة، وطلبت معرفة عدد وفيات الفلسطينيين الذين احتجزوا في المعتقلات ووصلوا إلى المعهد منذ 7.10.23 وإن كانوا قد وصلوا من معتقل مصلحة السجون أو معتقل الجيش. حتى الآن لم يتم تلقي أي رد على هذا الطلب.

المراجعة القانونية

المراجعة أعلاه، والتي تعتمد على عشرات الشهادات المأخوذة من المعتقلين والسجناء المفرج عنهم من المعتقلات في الشهرين الماضيين، والتي تم جمعها على يد قسم السجناء في منظمة أطباء لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق إنسان أخرى، ومن الأشخاص المحتجزين في السجون بواسطة زيارات المحامين، تُظهر بوضوح أن الإجراءات الرسمية وغير الرسمية التي اتخذتها الأجهزة الأمنية المختلفة ضد الأسرى الفلسطينيين، تشكّل انتهاكًا خطيرًا للقانون الإسرائيلي وللقانون الدولي، وعمليًا تشكّل انتهاكات أخلاقية من قبل الأطباء المؤتمنين على صحة الأسرى.

[41] https://www.haaretz.co.il/news/law/2023-12-20/ty-article/.premium/0000018c-88fa-d60e-afdf-ecfe938b0000

يجب القول أولاً، إن مبادئ القانون والأخلاق، حتى أثناء الحرب، متجذرة في القانون الدولي ومُلزمة كذلك في القانون المحلي.[42]

الاعتقال وانتهاك الحقوق أثناء السجن

إن حق كل معتقل في مقابلة محامٍ هو حقٌ منصوصٌ عليه في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية (صلاحيات التنفيذ - اعتقالات) لعام ١٩٩٦، وفيما يتعلق بالسّجناء فهذا الحق منصوص عليه في المادة ٤٥ من قانون السجون. المحكمة، وفي سلسلة طويلة من الدعاوى، اعترفت بالفعل بحق المحتجزين والسجناء في مقابلة محامين كحق أساسي. بل وقد اكتسب هذا الحق مكانةً دستوريةً، كونه مستمدٌ من "حق الإنسان في الحرية الشخصية".[43] يشكل الوضع الموصوف أعلاه انتهاكاً خطيرًا لحقوق السجناء والمحتجزين في محاكمة عادلة ووصول إلى المحاكم، وهي حقوق دستورية أساسية مستمدة من الحق في الكرامة المنصوص عليها في قانون أساسي: كرامة الإنسان وحريّته. يضمن هذا الحق حق كل شخص في الحصول على الخدمات القانونية، بما في ذلك إمكانية مقابلة محامٍ يمثّله.[44]

بموجب المادة ١١ب(ج)(١) من قانون السجون، يُحتجز السجين في ظروف مناسبة لا تضرّ بصحته وكرامته. كما أكدت محكمة العدل العليا أكثر من مرة في السابق، أنّ حماية حقوق السجناء ومنع الحرمان التعسفي من الحقوق، أيضًا وخصوصًا في أوقات الحرب، هو شرط ضروري للحفاظ على كرامة المجتمع كمجتمع متحضّر، يحمي أيضًا حقوق من ارتكبوا جرائم ضدّه:[45] من مصلحة المجتمع ككلّ "تصميم وتنفيذ مبادئ أخلاقية وأدبية بما يخص كل إنسان لكونه إنسانًا. بهذه المبادئ يقاس مستوى المجتمع أخلاقيًا وإنسانيًا".[46] في محكمة العدل العليا 14-1892 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ضد وزير الأمن الداخلي (١٣,٦,١٧) تقرَّر، من بين أمور أخرى، أنّ ظروف الحبس بالحد الأدنى والمناسب الذي ينطبق على كل سجين بغض النظر عمّن يكون، ومن بين هذه الظروف أيضًا مساحة زنزانته، هي شرط ضروري للحفاظ على كرامة الإنسان وعلى حقّه في الحد الأدنى من الوجود بكرامة.

---

[42] محكمة العدل العليا 09/201 أطباء لحقوق الإنسان ضد رئيس الوزراء (19.1.09) فقرة 15.

[43] محكمة العدل العليا 19/3412 سفيان ضد قائد قوات الجيش الإسرائيلي في المنطقة، ف.د م.ز(2), 843 847 (1993); محكمة العدل العليا 02/1437 جمعية حقوق المواطن ضد وزير الأمن الداخلي, ف.د ن.ه.(2) 746 (2004).

[44] محكمة العدل العليا 93/1843 بنحاسي ضد كنيست اسرائيل، ف.د م.ط(1) 661 (1995); ر.ع.ب 15/4644 راعي ضد مصلحة السجون الاسرائيلية (15.6.2016).

[45] محكمة العدل العليا 06/2245 دوفرين ضد مصلحة السجون الإسرائيلية، فقرة 23 الحكم (13.6.2006)

[46] محكمة العدل العليا 04/4634 أطباء لحقوق الإنسان ضد وزير الأمن الداخلي، فقرة 12 الحكم (12.2.2007)]

وقد قرّرت المحكمة مرارًا وتكرارًا في حكمها أنّ الحقّ في الصّحة، ككل الحقوق الأساسية، لا ينتهي بدخول الشخص إلى السجن. وفي هذا الصدد، فللقاضي مزوز - في محكمة العدل العليا 158/21 أطباء لحقوق الإنسان ضد وزير الأمن الداخلي (31.1.2021)، والذي تناول التطعيمات ضد الكورونا للأسرى - كلامٌ صائب: "يحق للسجين مثل أي إنسان آخر، الحصول على العلاج الطبي، ولا يجوز التمييز ضدّه في تلقي العلاج الطبي.. بالإضافة إلى ذلك، بما أنّ السجين يقبع تحت وصاية الدولة، على عكس الشخص الحرّ، فإنه يقع على الدولة واجبٌ خاصّ بتوفير الرعاية الطبية التي يحتاجها."

كما أن حق الأسرى في العلاج الطبي، وحظر التمييز ضدهم في ممارسة هذا الحق، منصوصٌ عليه في القانون الدولي. الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، التي صادقت عليها إسرائيل في عام ١٩٩١، تضمن حق كل شخص في التمتع بأعلى مستويات الصحة البدنيّة والنفسيّة التي يمكن بلوغها. وفي هذه القاعدة يجب على الدول ضمان تطبيق الحق في الصّحة دون أيّ نوع من التمييز، والشيء نفسه صحيح بالنسبة للتمييز ضد الأسرى.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المعاملة القاسية والعنف الشديد اللذان تمّ التعامل بهما ضدّ الأسرى الفلسطينيين، واللذان أديا على ما يبدو إلى وفاة سجناء منهم، يتعارضان مع الاتفاقية المناهِضة للتعذيب والمناهِضة للمعاملة والعقوبات القاسية، واللاإنسانية والمهينة (١٩٨٤). وقد نصّت الاتفاقية على أنّ التعذيب هو "الفعل الذي يتمّ من خلاله إلحاق الألم أو المعاناة الشديدة بشخص عمدًا، سواء كان جسديًا أو عقليًا، من أجل انتزاع معلومات أو اعتراف منه أو من شخص ثالث، لمعاقبته على فعل ارتكبه أو يشتبه بأنه ارتكبه هو أو شخص ثالث، أو لتخويفه أو لاغتصابه هو أو شخص ثالث؛ أو لأي سبب متأصل في التمييز من أي نوع كان...". كما نصّت المعاهدة على أنه لا يوجد أي مبرّر للتعذيب مثل ذلك الموصوف أعلاه، حتى في أوقات الحرب.

الاخفاء القسري للمعتقلين من غزة (أولئك الذين كانوا يحملون تصريح إقامة قبل 7.10.23 وأولئك الذين اُعتقلوا أثناء القتال)

وكما ذكرنا أعلاه، فيما يتعلق بالمعتقلين سكان قطاع غزة، فإن المعلومات شحيحة للغاية. منذ اندلاع الحرب، ترفض الأجهزة الأمنية المختلفة أي طلب للحصول على معلومات عن هؤلاء المعتقلين، مثل مكان احتجازهم أو ظروف سجنهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المعتقلين من غزة محتجزون في إسرائيل بموجب "قانون سجن المقاتلين غير الشرعيين لعام - ٢٠٠٢". بحسب

القانون، يمكن احتجاز هؤلاء المعتقلين لمدة شهرين تقريبًا قبل تقديمهم أمام أي مراجعة قضائية، ولمدة ستة أشهر تقريبًا دون السماح لهم بمقابلة محامٍ. باءت الالتماسات المتكررة المقدمة إلى المحكمة للمطالبة بتحديد مكانٍ وجود بعض المعتقلين بالفشل، وكانت المحكمة ترفض الالتماسات في كل مرة من جديد بأعذار مختلفة. نتيجة لذلك، وحتى وقت كتابة هذه السطور، لم يتم تقديم أي إجابة موضوعية أو عنوان مُجدٍ يمكن التوجه إليه فيما يتعلق بالمعتقلين من سكان غزة المحتجزين لدى الجيش.

إن هذا الوضع، حيث يعتقل ويختفي الأشخاص دون أن تتمكن أسرهم أو أي شخص من قبلهم من الحصول على معلومات حول وضعهم وظروف احتجازهم، هو بمثابة اخفاء قسري. وفقًا لاتفاقية روما، التي دخلت حيّز التنفيذ في ١ تموز (يوليو) ٢٠٠٢، عندما يتم تنفيذ عملية اخفاء قسري كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد سكان مدنيين، فإنها تُعتبر جريمة ضد الإنسانية، ولا تخضع لقانون التقادم.

التشريعات والمراجعة القضائية

إضافةً إلى هذه الانتهاكات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية المختلفة، فقد لوحظ في الآونة الأخيرة غياب أي مراجعة لهذا السلوك ولهذا الانتهاك الخطير لحقوق الأسرى الفلسطينيين. وكما هو موضّح أعلاه، لم تفكر المحكمة العليا في أي وقت من الأوقات أنّ من واجبها التدخل أو النظر في كل ما حدث وما زال يحدث في السجون ضد الأسرى الفلسطينيين. في حالتين مختلفتين، رفضت محكمة العدل العليا ادعاءات لمنظمات حقوق الإنسان، وتجاهلت الشهادات العديدة التي قدمت إليها بشأن الظروف القاسية والمعاملة الوحشية، بل وحتى التعذيب. وقد خدمت قرارات المحكمة العليا هذه جهاز مصلحة السجون فيما بعد، كمسوّغ وحماية من الانتقادات العلنية لسلوكها ولما يحدث في السجون. في ردها على مقال نشرته صحيفة "هآرتس" بتاريخ 2.1.24 حول العنف والتعذيب في السجون، قالت مصلحة السجون: "نشير إلى أن محكمة العدل العليا، بتشكيلة من ثلاثة قضاة، رفضت التماسًا بشأن ظروف السجن وادعاءات أخرى..."

بالإضافة إلى ذلك، صادقت الكنيست الإسرائيلية بتاريخ 18.12.23 على تعديلات في "قانون المقاتلين غير الشرعيين"، تسمح بتمديد الفترة التي يمكن خلالها منع مقابلة محام إلى ١٨٠ يومًا، والفترة التي يمكن خلالها منع عرض المعتقل أمام القاضي لمدة ٧٥ يومًا.

إن الترويج لمثل هذا التشريع، في ظل التقارير العديدة عن أعمال العنف ووفاة عدد من السجناء الفلسطينيين، وتجاهل قضاة المحكمة العليا للشهادات العديدة المقدمة إليهم، يتعارضان مع اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، التي تلزم الأطراف بتعزيز التشريعات، وتلزم النظام القضائي بضمان الحماية من انتهاكات الحقوق مثل سلامة الجسد والحرية والحق في محاكمة قانونية عادلة.

انتهاك أخلاقيات مهنة الطب

إن سلوك مصلحة السجون والرياح التي تهبّ من وزير الأمن القومي وضعا أمام المجتمع الطبي تحديات تتجاوز حالة "الولاء المزدوج" التي تميّز توظيف الأطباء بشكل مباشر من قبل مصلحة السجون – والتي هي هيئة مهمتها أمنية بالأساس، وليس لها أي علاقة لا من قريب ولا من بعيد بمبادئ أخلاقيات الطب، وتخلقان واقعًا يجبر العاملين في المجال الطبي على الاختيار بين الامتثال للمبادئ المهنية وأخلاقيات الطب، وبين طاعة النظام السياسي.

إنّ استجابة المجتمع الطبي تتميّز بالتناقضات. فعلى سبيل المثال، مشروع القانون الذي طالب بالتمييز بين أنواع السجناء في كل ما يتعلق بالعلاج الطبي، يتناقض بشكل صارخ مع قواعد أخلاقيات الطب، وقد أثار مشروع القانون هذا معارضة نقابة الأطباء الإسرائيلية، التي أكدت أن هذه القواعد تلزم الأطباء والطبيبات بمعالجة كل إنسان كإنسان بغض النظر عمّن يكون، دون تمييز. وبالفعل، كما أكدنا نحن أيضًا، تنطبق هذه القواعد كذلك على الأشخاص المسجونين، والأكثر من ذلك، أن الدولة تعترف بمسؤوليتها عن الخدمات الصحية المقدمة لهم، وعندما تقوم بتطبيق هذه المسؤولية يجب عليها أن تطبقها على جميع المحتجزين في عهدتها بغض النظر عن سبب سجنهم. إن محاولة تقليص الخدمات بادعاء أن الالتزام تجاه السجناء الفلسطينيين يشمل الرعاية الأساسية فقط وليس تحسين جودة الحياة هو بمثابة تمييز محظور، إذا كان يهدف إلى منع الرعاية الصحية عن شخص معيّن أو مجموعة معيّنة، وفيه انتهاك للحق في الصحة كما عرفته منظمة الصّحة العالمية - وهو حق يحق لكل شخص دون علاقة بأفعاله ولا يجوز المساس به.

ولكن ومن ناحية أخرى، بعد السابع من تشرين الأول (أكتوبر)، لا نجد عدم امتثال فحسب، وإنما أيضًا مبادرات من جانب كبار المسؤولين في النظام الصحي، الذين دعوا عمليًا إلى انتهاك مبادئ أخلاقيات مهنة الطب، عندما رفضوا إدخال معتقلين فلسطينيين جلبهم الجيش إلى المستشفى. إن الإحالات للعلاج في المستشفى أو أي منشأة طبية أخرى، ينبغي أن تتم فقط بناءً على الاعتبارات الطبية المهنية ومدى توفر العلاج. إنّ قولنا هذا

لا يترتب عنه التقليل ولو بقدر بسيط من شأن التّحدي العاطفي الذي تواجهه الطواقم الطبية، بل كنا نتوقع بالذات من قيادات المجتمع الطّبي، وبالتأكيد من وزارة الصّحة على أقل تقدير، أن يقوموا باستعدادات تحترم هذه المشاعر، وفي الوقت ذاته تتمسك بالالتزام بالواجب المهنيّ الطبي. فبدلاً من التركيز على المهمة الطبية وحدها فقط، والاستعداد بشكل مناسبٍ لِفصل المرضى المدنيين عن المرضى المعتقلين، بسبب حساسية الوضع – بأن يتم على سبيل المثال وضعهم في قسمٍ مخصّصٍ لهم في أحد المستشفيات – بدلاً من ذلك، فقد عيّنوا أنفسهم قضاةً وكذلك منفذين لحكمٍ قضائيّ يقضي بالحرمان من العلاج الطبي المهني، الملائم لكل مريض بحسب وضعه. إن سلوكًا مثل هذا، يتعارض مع القيم الأساسيّة لمهن المجال الطّبي والصّحي ومع مبادئ أخلاقيات الطب.

من المقلق أنه لا يوجد ولو طبيب/ة واحد/ة يتحدث/تتحدث عن ظروف اعتقال الأسرى بشكل عام والأسرى الفلسطينيين بشكل خاص، حتى حين تشير المنشورات المختلفة إلى عودة استخدام التعذيب، وأيضًا عندما يكون جليًا حدوث هذه الأمور بحضور الطواقم الطبية وبدعم من شبكة أمن طبية. إن أخلاقيات الطب ليست أمراً "من الجميل أن يكون لديك" في الأيام الروتينية، أو مبدأً يمكن التخلص منه عندما نكون في فترة أزمة أو في صراع مسلح وعنيف. إن قواعد أخلاقيات مهنة الطب والعديد من المعاهدات الدولية التي تهدف إلى ترسيخ حقوق الإنسان وحمايتها، تمّت كتابتها في أعقاب الحروب العالمية التي وقعت خلالها أعمالٌ وحشية مروعة. تهدف هذه القواعد إلى حماية الأنظمة الصحية والعاملين في المجال الطبي والسماح لهم بأداء مهمتهم: الطب وإنقاذ أرواح الناس. سيتعين على المجتمع الاسرائيلي النهوض من الحطام المروّع الذي حدث له، ومن المفترض أن يكون الطب أحد المرتكزات الأخلاقية التي ستساعده في ذلك. التخلي عن ذاك يعني التّخلي عن الأمل بالترميم.

ملخص واستنتاجات

برعاية الحرب، وزارة الأمن القومي بقيادة الوزير الذي يرأسها ووزارة الدفاع، وبدعم من - أو على الأقل بعدم تدخل من أعضاء الكنيست والوزارات الحكومية الأخرى، يتم تعزيز انتهاك غير مسبوق لحقوق المعتقلين والسجناء الفلسطينيين المحتجزين لدى قوات الأمن الإسرائيلية (الجيش ومصلحة السجون). وفي إطار الالتماسات حول هذا الموضوع يتكرر ادعاء الدولة بأن هذه حالة طوارئ وأن الإجراءات يتم اتخاذها في إطار تعليمات حالة الطوارئ وتهدف إلى الحفاظ على الأمن. وعمليًا، فإن هذه إجراءات خارجة عن القانون

في إسرائيل وتتعارض مع القانون الدولي والاتفاقيات الدولية.

العنف من قبل سجّاني مصلحة السجون، وغياب أي علاج طبي تقريبًا، وتقليص ظروف السجن إلى ما دون الحد الأدنى المطلوب للحفاظ على صحة الأسرى، والذي يُخشى أنه قد تسبب في وفاة ستة أشخاص على الأقل، لا يمكن أن يكونوا جزءًا من برنامج العمل في المعتقلات وفي منشآت السجون التابعة للجيش، ولا حتى في حالة الحرب. إن منع الزيارات المنتظمة للمحامين في منشآت السجون، والحظر المفروض على دخول الصليب الأحمر، يثيران الشكوك بأن جهاز مصلحة السجون الإسرائيلي والدولة يحاولان إخفاء ما يحدث في مرافق السجون هذه الأيام.

لا يوجد لهذا السلوك الذي وصفناه في هذه الوثيقة أي غايةٍ جديرة، ويبدو أن غايتها هو العقاب التعسفي والانتقام. إن سياسات كل من جهاز مصلحة السجون والجيش بكل ما يتعلق بالأسرى، يتم تنفيذها بغياب تام للشفافية، بموجب تعليمات داخلية أعطيت لحرّاس السّجون والجنود، دون أي قيود أو رقابة.

إن الهيئات الحكومية التي من المفترض أن تحمي السجناء، بمن فيهم الأسرى الفلسطينيين، وأن تضمن احتجازهم في ظروف إنسانية مناسبة، وتلقيهم للعلاج الطبي المناسب، تفشل في أداء واجباتها هذه. العديد من الالتماسات التي قُدّمت إلى المحكمة العليا لم تنجح في إشراكها بما يحدث في مرافق السجون. تمّ الرد على التوجهات التي قدّمت إلى وزارة الصحة ونقابة الأطباء في إسرائيل بالقول إنّ العلاج المُقدّم للأسرى يتوافق مع إجراءات الطوارئ والمعايير المهنية. الواقع المنعكس في الشهادات التي تصل إلى جمعية أطباء لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الأخرى يبدو مختلفًا. تظهر الشهادات أن جميع 'حراس البوابات' قد فشلوا في الواقع في حماية فئة الأسرى، وسمحوا بالانحراف عن المعايير المهنية والأخلاقية، وكذلك عن التشريعات المحلية والدولية في كل ما يتعلق بعلاج الأسرى. لهذا الفشل عواقب وخيمة على حياة الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فإن لهذه الانحرافات عواقب بنيوية على مجتمع الرعاية الصحية، حين يغيّر وجهه ليكون بمثابة أداة للسياسة بدلاً من حماية المرضى. يدور الحديث عن تدهور في الأداء المهني للمؤسسات والهيئات الحكومية، وهو ما نرى مثله في الدول المتخلفة والأنظمة المظلمة. من الطبيعي الافتراض أن الدولة تعتقد أن الضرر الذي يحدث اليوم للأسرى الفلسطينيين مقتصرٌ عليهم فقط، لكنه في الحقيقة سيطال حتمًا جميع المعتقلين في منشآت السجون. إن التدهور الأخلاقي والأدبي والمهني للطواقم الطبية (في مرافق السجون وفي المستشفيات)، وللسّجانين والجنود سوف يؤثر أيضًا على أدائهم في اتصالاتهم مع فئة أناس آخرين، حتى خارج نطاق أماكن عملهم.

على ضوء كل هذا، ندعو ونوصي بما يلي

1. إطلاق سراح الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم بشكل تعسفيّ في غزة والضفة الغربية، يشمل شرقي القدس، وفي إسرائيل منذ 7 تشرين الأول (أكتوبر).
2. التأكد من أنّ ظروف الاحتجاز تتوافق بشكل دقيق مع الأعراف والمعايير الدولية، وقف كافة الممارسات التي قد ترقى إلى مستوى التعذيب أو غيره من أشكال الإساءة بحق المعتقلين الفلسطينيين، والتأكد من أن يتم التحقيق في جميع ادعاءات الانتهاكات من هذا النوع فورًا، من دون انحياز، وبشكل محايد وشامل ومستقل، وتقديم الجناة إلى العدالة.
3. بما أن حالات الموت حين تحدث أثناء الاحتجاز في ظروف غير طبيعية تخلق افتراضًا بضرورة قيام السلطات الحكومية بإجراء تحقيق نزيه وشامل وشفاف على وجه السرعة من خلال هيئة مستقلة، فيجب القيام بذلك فورًا فيما يتعلق بموت المعتقلين والسجناء الفلسطينيين الذين احتجزوا في السجون الاسرائيلية.
4. على كافة الجهات الرقابية والمهنية، القانونية والطبية، التحرك الفوري من أجل الوقوف على ما يحدث في السجون والعمل على وقفه، يشمل زيارات للسجون ومراجعات مستقلة.

التاريخ:

كتابة: ناجي عباس، عنات ليتفين

استشارة قانونية: المحامي تَمير بلانك